الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة والمالية الدولية

واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة (الجزائر ، السعودية)

إعداد الطلبة

- ياسين بوخزنه
- بلال بوشول
- عثمان فتح الله

تحت إشراف الدكتور:

- نذير غانية

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

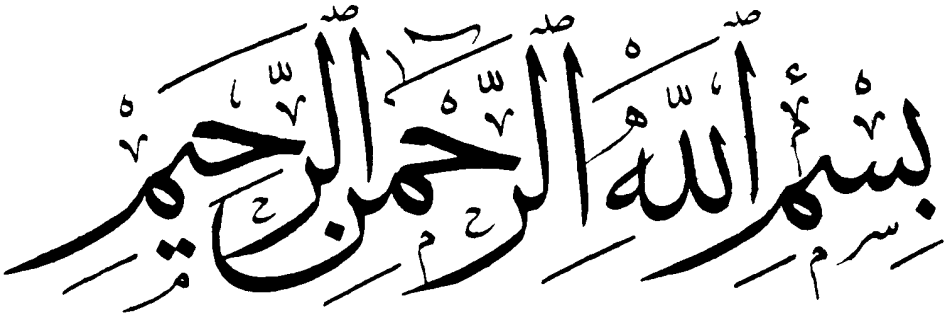

«وَعَلَّمَكَ مَا لم تَكُن تَعلم وَكَانَ فضلُ الله عَليكَ عَظِيماَ»

سورة النساء الآية ﴿113﴾

« صدق الله العظيم »

قال علي بن أبي طالب:

«..محبة العلم دين يُدان به، يُكسب الإنسان الطاعة في حياته وجميل الأحدوثة بعد وفاته، والعلم حاكم والمال محكوم عليه...مات خُزّان المال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة وأمثالهم في القلوب موجودة.. »

من وصية الإمام علي بن أبي طالب لكميل النخعي

من ديوان الإمام الشافعي :

يريد المرء أن يعطى مناه ويأبى الله إلا ما أرادا

قول المرء فائدتي ومالي وتقوى الله أفضل ما استفادا

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ...
- إلى أخوتي وكافة الأهل والأقارب ...
- إلى كل من ربانا وعّلمنا، فله الفضل والإحسان ...

إلى كل من هو أهل للتقدير والاحترام والإهداء .

كلمة شكر

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

سورة النمل الآية ﴿19﴾

لو سكت الشاكر، لنطقت المآثر، ولو صمت المخاطب، لأثنت الحقائب. لقد شهدت شواهد حاله، على صدق مقاله، أما تفضله فقد نطقت به جوارحي، ولو سكت لأثنت حقائبي، لئن جحدت وكندت ما أُعطيت، نَطقت آثارها علي، ولمعت أعلام عوارفها لدي، فاحتراماً وتقديراً وامتناناً شكري موصول إلى :

- الأستاذ الجدير : **د. نذير غانية** الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، فكان لنا نعم المعلم الناصح والصابر، فله علينا دين سنبقى عاجزين على أدائه.
- إلى أساتذتي الأعزاء الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي .
- إلى كل من وقف معنا ودعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا البحث بجهده، ووقته، ودعائه، ودام ودمنا معه أوفياء.

فشكراً لكم شكر الأسير لمن أطلقه، والمملوك لمن أعتقه...

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الكبير للتنويع الاقتصادي للدول النفطية و خاصة بعد أن أدركت البلدان الريعية خطورة الاعتماد على هذا المورد الوحيد و أصبحت تسمى بالدول أحادية الاقتصاد المرتبطة اسعاره بالأسواق العالمية، وما يجري فيها من تقلبات حادة وهذا ما يتسبب في اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها. الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة إنجاز التنويع لمعالجة هذه الاختلالات، وهذا ما أدى بكل من الجزائر والسعودية أن تعملا على الخروج من هذه الدائرة المغلقة و لا تبقيا حبيسة تضارب مصالح القوى الاقتصادية في العالم، من خلال التقليل من تبعية اقتصاد البلدين للمحروقات، ولهذا فقد سعا البلدين بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها (نموذج النمو الاقتصادي الجديد، رؤية 2030) من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد و رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية من أجل تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

كلمات المفتاح : النفط، التنويع الاقتصادي، نموذج النمو الاقتصادي الجديد، رؤية 2030 .

Abstract:

This study aims to highlight the great importance of the economic diversification of the oil countries, especially after the rentier countries realized the danger of relying on this single resource and became called monopolistic countries whose prices are linked to the global markets and the effects of severe fluctuations which causes large imbalances and distortions in structures Economy. This led the International Monetary Fund to issue warnings that diversification should be done to address these imbalances, which led Algeria and Saudi Arabia to work out of this closed circle and not to remain locked in conflicting interests of economic powers in the world by reducing the dependency of the economies of the two countries for hydrocarbons Thus, the two countries have worked hard to implement the strategy of economic diversification and its success (the new economic growth model, Vision 2030) by adopting a package of economic policies aimed at restructuring the economy and raising the contribution of economic sectors Alternative in gross domestic product, which requires them the need to diversify their production base for the transition from a rentier economy to a product that requires the participation of all sectors of the national economy to diversify the sources of income necessary in order to achieve high levels of economic growth economy.

Key words: Oil, Economic Diversification, New Economic Growth Model, Vision 2030.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
♦ **الإهداء**	I
♦ **الشكر**	II
♦ **ملخص**	III
♦ **الفهرس**	V
♦ **قائمة الجداول**	VII
♦ **قائمة الأشكال البيانية**	IX
♦ **قائمة الملاحق**	XI
♦ **المقدّمـة العامـة**	أ- و
♦ **الفصل الأوّل : الإطار النظري لاقتصاديات النفط والتنويع الاقتصادي**.....	01
المبحث الأول: أساسيات حول النفط.....	03
المطلب الأول : تعريف النفط وأنواعه	03
المطلب الثاني: خصائص النفط وأهميته.....	04
المطلب الثالث: النفط في الجزائر	08
المبحث الثاني : التنويع الاقتصادي	12
المطلب الأول : ماهية التنويع الاقتصادي	12
المطلب الثاني : مبررات وأنواع التنويع الاقتصادي	14
المطلب الثالث : تجارب دولية في التنويع الاقتصادي	17
♦ **الفصل الثاني : التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط (الجزائر ، السعودية) نظرة تحليلة**	26
المبحث الأول : الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية: نظرة عامة	28
المبحث الثاني: استراتجية التنويع الاقتصادي الجزائري والسعودي	33
♦ **الخـاتمـة العامـة**	48
♦ **قائمة المراجع**	52
♦ **الملاحق**	56

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تغيرات أسعار النفط حسب سلة أوبك (2000-2016)	28
02	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و السعودية (1995- 2016)	29
03	قيمة صادرات النفط للجزائر و السعودية (2012-2016)	30
04	مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الإجمالية للسعودية (2005-2016)	30
05	مساهمة الايرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الكلية للسعودية (2005-2017)	31
06	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر 2016	31
07	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للسعودية 2016	32
08	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر الفترة (2000-2016)	41
09	متوسط مؤشرات بيئة المقاولتية في المملكة العربية السعودية، المرصد العالمي للمقاولتية في 2016	46

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	موقع السعودية و الجزائر العالمي و العربي في سوق النفط 2015 .	29
02	وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية سنة 2014	40
03	مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر 2003-2015	42
04	استراتيجية التنويع الناتج المحلي السعودي	43
05	استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية السعودية	44
06	استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية السعودية	44
07	استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي .	45
08	استراتيجية رفع ثقافة المقاولتية .	46

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج النمو الاقتصادي الجديد	57

مقدمة عامة

تمهيد:

في ضل التغيرات الاقتصادية وتباين وتيرة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الاخير بين الانتعاش والركود التي يشهدها العالم، اصبح الهدف الاساسي لعديد من الدول التي تتوفر على مورد طبيعي، والذي غالب مايكون القطاع الرئيسي من ناحية الانتاج والتصدير، حتى اصبحت تسمى بالدول الاقتصادات الريعي لكثرة اعتمادها عن مورد وحيد وخاصة الدول التي تعتمد على النفط.كثروة متوفرة بكثرة و اسعارها المرتفعة في الاسواق العالمية التي مكنت الدول من الحصول على موارد مالية كبيرة و مهمة، ساعدتها في تمويل وانجاز مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية، على غرار بعض الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط كالجزائر والسعودية. فقد مكنتها هذه الثروة الطبيعية من الحصول على عائدات مالية ضخمة أدت بها في العديد من الاحيان إلى تجاهل بعض القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والخدمات.

ونظرا للانخفاض الكبير التي شهدته الاسعار العالمية للنفط تم اقتناع هذه الدول بعدم الاستمرار في اعتمادها على قطاع واحدة كمصدر رئيسي للثروة، وكذلك دفع هذا التراجع للاسعار للمطالبة بمراجعة جوهرية والتي تستهدف في زيادة التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الانتاجية، وكان هذا بعد التاثر المباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرارها المالي ونموها الاقتصادي وتحذيرات الصندوق النقد الدولي للمعالجة الاختلال الناجمة على انخفاض الاسعار.

ومن اجل تحقيق نمو أكبر وتفادي الاثار السلبية لانخفاض اسعار النفط والاعتماد على مورد وحيد وبناءا عن الصفات الهيكلية لهذه الدول وتنوع محاور وعناصر اقتصاد كل دولة وفقا لطبيعتها وجب على هذه الدول تبني استرايجية اقتصادية بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي وضرورة الولوج في سياسات تنموية تهدف الى بناء اقتصاد يحد من الانكشاف الخارجي واصلاح شامل للاطار العام لاقتصاد الدولة والذي يقلل من هيمنة الموارد الطبيعية، وهذا ما أثبتته عدة بلدان من خلال التحول من اقتصاد قائم على المورد الوحيد الى اقتصاد متنوع حقق لها الاستقرار والنمو الاقتصادي.

من خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

الإشكالية الرئيسية :

إلى أي مدى إستطاعت الدول المصدرة للنفط من الدخول في استراتيجات التنويع الاقتصادي ؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي اهمية قطاع النفط، و ما هي انعكاسات التبعية له للدول المصدرة له؟
2. ما المقصود التنويع الاقتصادي؟
3. ما هي السياسات التي يجب توفرها لنجاح التنويع الاقتصادي؟
4. ما هي الاستراتيجات المتبعة من طرف الدول المصدرة للنفط في التنويع الاقتصادي؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية السابقة فقد تم صياغة الفرضات التالية:

1. ضعف استراتجيات التنويع في الاقتصاد الجزائري و السعودي؛
2. وجود اثر سلبي قوي للصدمة النفطية على الاداء الاقتصادي الجزائري والسعودي؛
3. التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط كالجزائر والسعودية اختيار تنموي استراتجي؛

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

فمبررات اختيارينا لهذا الموضوع تعود أساسا إلى الأهمية التي تنبع من عدة اعتبارات أهمها:

- بما الجزائر تعتبر دولة نفطية ريعية وهي إحدى الدول المتجهة لاتباع سياسة التنويع الاقتصادي وهذا أكثر الأسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع؛
- ارتباط الموضوع بالتخصص، وميولنا الشخصي لمثل هذه الموضوعات؛
- قابلية الموضوع للبحث.

مبررات موضوعية:

يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال ويعتبر من أهم مواضيع الساعة و يتمثل في الطبيعة الحساسة للموضوع بحيث أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين.

أهداف البحث:

1. توضيح أهمية العوائد النفطية، وتأثيرها على اقتصاد الدول المصدرة للنفط؛
2. معرفة جدوى التنويع الاقتصادي للجزائر والسعودية، هل تستطيع تحقيق المنافع من هذا التنويع أو لا؛
3. محاولة الوقوف على أبرز التدابير المتبعة في الاقتصاد الجزائري والسعودي؛
4. محاولة التعرف على مدى جاهزية كل من الجزائر والسعودية في التنويع الاقتصادي؛
5. التعرف على الإستراتجيات الاقتصادية المنتهجة لكل دولة منهما.

أهمية البحث:

1.معرفة مامدى نجاح عملية التنويع الاقتصادي وتاثرها على الاقتصاد الجزائري والسعودي؛

2.يمثل التنويع الاقتصادي احدى اهم التجارب الاقتصادي العالميةالحالية.

الدراسات سابقة:

توجد العديد من الدراسات، التي تناولت موضوع اثر التنويع الاقتصادي، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث منهجية التحليل، والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نشير إلى أهم الدراسات التي تمكنا من الإطلاع عليها:

1. **دراسة بلقلة ابراهيم**، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة الماجستير، جامعة الشلف، 2009/2008، تهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي وذلك باعتبار الصادرات مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة وعنصر أساسي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال تحليل دور وأثر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر توصلت الدراسة أنه لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية، وهذا ما يعني أن إستراتجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل، وذلك من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها وتنويعها على ضوء التجارب الرائدة في هذا المجال بغية النهوض بالصادرات خارج المحروقات وذلك للتأثير على النمو الاقتصادي.
2. **دراسة ممدوح عوض الخطيب**،التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 فيفري 2014، هدف البحث إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970- 2011 م. تم تقدير مؤشرات التنويع الاقتصادي اعتماداً على معامل هيرفندال هيرشمان. وقدر المعامل – انطلاقاً من توزيعات ستة متغيرات هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الصاد ا رت، الواردات، الإيرادات الحكومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل، وبينت النتائج القياسية الأثر الطردي للتنويع على النمو الاقتصادي في المملكة. وبذلك فقد رافقت زيادة درجة التنويع في الاقتصاد السعودي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن النمو المتحقق في الاقتصاد السعودي لم يترفق مع تنويع ملحوظ في القاعدة الاقتصادية. وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من تحقيق زيادة ملحوظة في درجة تنويع النشاطات الإنتاجية، إلا أن معدل التغير في تنويع الصادرات، والواردات، والإيرادات الحكومية ضعيف للغاية، وذلك مقابل نقصان في درجة تنويع إجمالي تكوين رأس المال وقوة العمل. وبناء على ذلك، فمزال تنويع القاعدة الاقتصادية الذي اعتبرته خطط التنمية

المتعاقبة هدفاً استراتيجيا، بعيد المنال، حيث مازالت الصادرات النفطية تشكل القسم الأعظم من الصادرات السلعية وما زالت الإيرادات الحكومية تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية. وعلى الرغم من تكرار الحديث عن قطاعات اقتصادية واعدة كالزراعة والصناعة والسياحة، إلا أن هذه القطاعات لم تفلح حتى الآن في إحداث تغيرات ملحوظة تسهم في زيادة درجة تنويع الاقتصاد السعودي، مع الحفاظ على زخم النمو الذي يحققه القطاع النفطي.

3. **دراسة قريجيج بن علي، زايري بلقاسم**: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1980-2015، مجلة الإستراتيجية والتنمية: العدد 12، مستغانم بالجزائر، 2017. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية. وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة من 1980 وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الإهتمام يتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 40بالمئة للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

4. **دراسة أوضايفية حدة، خوني رابح**: الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، جوان 2017، جامعة سكيكدة. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار التي خلفتها الأزمة النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بدء من سنة 2014، ومعرفة الأسباب المفسرة لهذا التأثر السلبي، وقد توصلت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري كان هشا في مواجهة آثار هذه الصدمة النفطية لأنه كان بعيد عن التسجيد الفعلي لاستراتيجية التنويع الاقتصادي، ويفتقر إلى عوامل انجاح هذه الاستراتيجة.

5. **دراسة محمد كريم قروف**، قياس و تقييم مؤشر التونيع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلة للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، غرداية، المجلد 09، العدد 02، 2016. تتلخص دراسة التنويع الاقتصادي في البحث عن إمكانية تقليل إعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد، وفي هذا الاطار فإن مستلزماته ومقوماته تتطلب توافر الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية و البشرية على الانتقال التدريجي

من التركيز و التنويع، و الدراسة هدفها هو بيان مدى قدرة الاقتصاد الوطني الجزائري على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخله في المستقبل.

6. **وتختلف دراستنا على الدراسات السابقة:** قمنا بتسليط الضوء في دراسة التنويع الاقتصادي في المذكرة عن إمكانية تقليل إعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد وتمحورت على مقارنة بين الاقتصاد الجزائري و السعودي وذلك بدراسة تحليلة لاداء المؤشرات الاقتصادية وما انتهجته البلدين من استراتجيات للتنويع الاقتصادي.

7. **حدود الدراسة:**

بهدف معالجة الاشكالية محل البحث وتحقيق الأهداف، وكذلك حتى يكون تحليلنا دقيقا ومركزا وغير متشعب، قمنا بوضع حدودا وأبعادا لدراسة الموضوع، والمتمثلة فيما يلي:

- **الحدود المكانية للدراسة:** اخترنا أن تكون دراستنا تحليلة لهذا الموضوع في الجزائر والسعودية.
- **الحدود الزمانية للدراسة:** تمتد دراستنا لهذا الموضوع بين (2000-2016).

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والإحصائيات الرسمية من الجهات المختصة.

هيكل البحث:

بالنظر إلى طبيعة الإشكالية والأهداف المبتغاة، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين بعد المقدمة.

في المقدمة: تناول البحث الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية ووضع الفرضيات وتحديد أهمية، وأهداف البحث .....

في الفصل الأول: حاولنا الإلمام بالجوانب النظرية التي تتعلق بالنفط والتنويع الاقتصادي، من خلال تحديد مفهوم، مزيا، وأهداف، وأهمية، النفط، التنويع الاقتصادي.

في الفصل الثاني: اعتمدنا النظرة التحليلية للتنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط وكانت الجزائر والسعودية محل الدراسة، و قمنا بنظرة عامة على الاداء الاقتصادي للجزائر و السعودية، ثم تطرقنا الى جهود الدولتين في التنويع الاقتصادي.

صعوبات انجاز البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أومصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، إلا أن تلك الصعوبات لم تكن بالحجم أوالشدة التي تثني الباحث عن بلوغ هدفه، ولعل أهمها عدم توفر المراجع بالقدر الكاف عن التنويع الاقتصادي.

تمهيد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية فأصبح الاقتصاد رهين قطاع المحروقات لأكثر من أربعة عقود من الزمن فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95%، فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة التنوع في صادراتها والذي كان سببا في تقدمها، أما صادرات الدول النامية فتتميز بالتخصص ومنها الجزائر، لذا وجب التوجه نحو تفعيل الصادرات غير النفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة وبالتالي التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي وتهدف هذه الأخيرة إلى الحد من الاعتماد الكبير على قطاع النفط بتطور اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات ومصادر غير نفطية للإيرادات، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين وكذا رفع القدرات الإنتاجية للقطاعات ذات الميزة النسبية و تطويرها لتحل محل قطاع المحروقات.

المبحث الأول: أساسيات حول النفط.

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة الا أنه لايزال النفط يعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل،كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول و الأساسي للطاقة، وهذا مازاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه.

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل اليها الانسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب الى التعرف على أصل النفط وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف النفط ونشأته.

ان كلمة البترول هي في الأصل كلمة لاتينية وتعني صخر+زيت أي بمعنى زيت الصخر« يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها »[1] .

يتكون زيت النفط من خليط من المركبات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في بحار ومسطحات مائية تتسم بضحولتها ودفء مياهها، وقد ظمرت هذه المواد تحت طبقات من الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الأوكسجين والأزوت من هذه المواد، كما عملت على ارتفاع نسبة البروتينات والكربوهيدرات بها مما أدى في النهاية إلى تحول هذه المواد إلى النفط.

يتكون زيت النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس مرة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى مايعرف باسم الكيروجين kerogen، وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكيروجين إلى الإسفلت وهو أحد أنواع النفط وهو أقلها تكونا أو نضجا إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البرافيني (الشمعي) الذي تزداد درجة خفته بطول فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، و يترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات

[1]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8.

الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها ويتجمع في النظافات المعروفة بمصايد النفط بكميات كبيرة [2].

مما سبق نستخلص أن النفط هومادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة.

الفرع الثاني: أنواع النفط.

من التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها في الفرع السابق يتوضح لنا أن للنفط أنواع متعددة. فالنفط الخام الموجود في الطبيعة كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لايكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية، أو بالكثافة أو باللزوجة أوبحسب إحتوائه على المواد الكبريتية.

فالنفط يختلف ويتباين في نوعه من منطقة وبلد إلى آخر، وحتى داخل الحقل الواحد لايتواجد بترول واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي على بترول مختلف عن بترول القارة الإفريقية، والنفط العربي في المنطقة الأسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الافريقية وهكذا فقد يكون بترولها بارفينيا وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات اليهيدروكربونية البارافنية، أو قد يكون نفطا نافتينيا، وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية، أو يكون من المواد الإسفلية (العطرية، الأرومايتة).

هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط، وهناك بترول بحسب درجة الكثافة النوعية (العالي أو المنخفض)، كما يوجد بترول حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة إحتوائه على المادة الكبريتية، هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى[3].

المطلب الثاني: خصائص النفط وأهميته.

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة إستراتيجية للدول المنتجة بشكل عام، حيث برهنت التجارب الدولية بأن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداءه لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة، ولاشك أن النفط أداة تساعد على خروج من الفقر والحرمان، ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص التي تميزه والى الأهمية التي يحظى به.

[2] محمد خميس الزوكي، "جغرافية الطاقة(مصادر الطاقة بين الواقه والمأمول)"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص ص : 73 - 74 .

[3] . محمد احمد الدوري، مرجع سابق ص، 13.

الفرع الأول: خصائص النفط.

يتميز النفط بالخصائص التالية:

1- يعتبر النفط مصدرا ناضحا يتناقص بكثافة استعماله.

2- تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هذا الدمج تقدمه الطبيعية مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعية في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.

3- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لان احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث.

4- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.

5- تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

6- النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

7- تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية، بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

8- يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.[4]

الفرع الثاني: أهمية النفط.

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية وعسكرية واجتماعية.

أولا: الأهمية الاقتصادية للنفط.[5]

تكمن أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:

1-النفط كمصدر رئيسي للطاقة: الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الانتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها.

[4] -مديحة حسن الدغيري،"اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها". الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998، ص ص،51,50.

[5] -حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار البنفط وإنعكساته على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص ص،9,8.

– ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

–تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

–النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2– النفط مادة أولية أساسية في الصناعة: ما يميز النفط كمادة أو لية انه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

3– النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة.

4– النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

5– دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، مما يساهم في تنشيط السواق المالية.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للنفط[6].

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

1–النفط وقطاع المواصلات: يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللبترول دوركبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين المازوت والديزل[1].

[6] -حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص ص،10,9.

2- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية: تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

3- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا و رأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

4- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

ثالثا: الاهمية السياسية للنفط[7].

1- النفط والاستقرار السياسي: يلعب النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على انه أساس السلام في العالم، وذلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من اغنى المناطق في العالم به وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن ابرز ما قاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر: "النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم" وقد برزت الأهمية السياسية للبترول بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الايرانية 1980 وحرب الخليج 1990 وصولا الى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

2- النفط كسلاح ضغط: لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

[7] -حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص، 10.

رابعا: الأهمية العسكرية للنفط.

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروزين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمتداده، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

المطلب الثالث: النفط في الجزائر.

عرفت الصناعة النفطية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، هذا التطوركان راجع للشراكة التي تضاعفت خلال السنوات الأخيرة، بحيث ساهمت في رفع قدرات الجزائر في الإستثمار بصفة معتبرة خاصة في مجال البحث والتنقيب، وسنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أهم المراحل التي عرفتها الصناعة النفطية في الجزائر بالإضافة إلى تطور الإمكانات النفطية، وأخيرا إلى أهم الميزات التي أعطت للبترول الجزائري الدفعة القوية في الدخول إلى السوق النفطية وبأفضل الشروط.

أولا:اكتشاف النفط في الجزائر:

تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر كان مع بداية القرن العشرين، و أول محاولة البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان وتم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الارض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان)، و واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، هذه الإكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب.

وفي عام 1946 اكتشفت شركة بترولية " الصور الفرنسية " أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952، و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبترول –الجزائر " والشركة الوطنية للبحث واستغلال النفط في الجزائر.

أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى في عام 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل "عجلية " وفي نفس السنة تم اكتشاف اكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود " وذلك في جوان 1956، ثم توالت

الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن، إلى 20.7 مليون طن سنة 1969، وبقدر إنتاج الجزائر لسنة 2007 حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول الخام 86.1 مليون طن سنويا[8].

وتتبع الجزائر حاليا سياسة بترولية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية وخاصة السوق الأوربية والأمريكية.

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سونطراك.

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ومع احتكار الشركات النفطية لمجمل الأنشطة النفطية، قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الإحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سونطراك بتاريخ 31-12-1964 وكان من مهامها مايلي:

- استعادة السيطرة على على الثروة النفطية وبصفة تدريجية؛
- القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق المحروقات.

هذه الشركة بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، واستطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر وإفريقيا، وتحتل المرتبة 12 في مجال النفط عالميا ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة مايلي:

- خط أنابيب النفط الخام الذي يمتد من مصدره إلى سكيكدة؛
- مصفاة الإستخلاص غاز النفط في حاسي مسعود؛
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوربا الغربية.

فشركة سونطراك تسعى ضمن إستراتجيتها إلى فرض نفسها على المستوي العالمي، وضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع النفط، ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية إستراتيجية في التجارة الدولية وفي الإقتصاد العالمي.

[8] Bp statistical Review of world Energy June 2008 sur le sit http//www.bp.com/statisticalreview consulter le 05-03-2018 .

ثالثا: تأميم المحروقات.

التأميم هو نقل الملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.

لقد عملت الجزائر في بداية السبعينات على تأميمات في قطاع المحروقات ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة.

تأميم الشركات النفطية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 وكان هذا على النحو التالي[9]:

- تأميم شركة Bp British petroleum في بداية 1967؛
- تأميم شركة ESSO.MOBIL OIL في 24 أوت 1967؛
- تأميم شركة شل SHELL في ماي 1968؛
- تأميم الشركات النفطية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، وهذا سبب رفض الشركات الفرنسة لرفع سعر النفط من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل.

وكان ذلك في خطاب الرئيس هواري بومدين في 24-02-1971 والذي نص على مايلي:

- أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي.
- تأميم النقل البري للبترول، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري، و كرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر وبأساليب مختلفة للتراجع عن هذا القرار ومنها ما يلي:
- رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وتأكيدها على أن النفط الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا[10]؛
- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يتحمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

[9]- طيبوني أمينة، تمويل الإستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، 2004، ص111 .

[10]-بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر، بوشان، الجزائر،1990،ص49 .

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة للموقف الفرنسي، والتي هددت بنسف كل اتفاقية هذه الدول مع الجزائر.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، وأعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة من معركة التأميم، وفتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للبترول.

رابعا: السياسة النفطية الجزائرية بعد التأميم.

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والإستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالنفط ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا، أقرته الجزائر في كل دساتيرها، وتنص المادة 25 من دستور 1976 على أن "حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض "، وكذا الميثاق الوطني ثم دستور 1989، وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على أن " الملكية العامة هي ملك للمجموعة الوطنية، وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع، والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية و الطبيعية في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية والمياه والغابات"[11].

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات النفطية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الإستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي، ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر النفط يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.

وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الإمتياز الملحقة بقانون النفط الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لأحتساب الضريبة الواجبة التطبيق

[11]-الدستور الجزائري ل 1996، مركز الأعلام والتوثيق لوزارة الداخلية.

وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأجرة على الشركات الأجنبية، ورغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها (2.77دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الإقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف، وبما أن الجزائر عضو في منظمة الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي.

أصبح واضحا أن البلدان التي تعتمد على مورد وحيد أو على عدد قليل من مصادر الدخل تعاني من اختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي، وانها تتعرض للاختلالات عقب كل انهيار في اسعار هذه المواد، وهذا ما يستدعي انتهاج استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولويه للتخلص التدريجي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

- **التعريف الأول:** يعرف " التنويع "بطرق مختلفة تبعاً لمجال التطبيق، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير" التنويع " إلى" الصادرات"، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها.[12]
- **التعريف الثاني:** العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الايرادات في الموازنة العامة، او تنويع الأسواق الداخلية، أسواق الصادرات.
- **التعريف الثالث:** التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي

[12] موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية:حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنميه الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد5، ديسمبر 2016.

مراحل متتالية تنويع الصادرات حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج.[13]

- أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر، فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، ومصادر نفطية للإيرادات، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.[14]
- بشكل عام، فإن التنويع الاقتصادي هو عملية تنويع الدخل، أي توسيع القاعدة الانتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الاجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية أو استراتيجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.

الفرع الثاني: قواعد التنويع الاقتصادي: يعتبر التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة التفكير في إطار ما تحققه من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة إسقاطه على الوقائع المعاصرة، وكما جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي سنة (2006) هناك خمسة متغيرات تؤثر في عملية التنويع، والمتمثلة في[15]:

- **العوامل المادية:** تتمثل في الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية؛
- **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، والحصول على التمويل.

---

[13] جوكوف اسكندروف ستبانوف، البلدان النامية وقضاياها الملحة، دار التقدم، موسكو، 1978، ص:221 .

[14] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011 ، ص: 63.

[15] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة ، تقرير متاح على النت الموقع:www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006 ، 2006.

الفرع الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي: يمكننا حصر أهم أهداف التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية ذات النزعة الريعية فيما يلي:

- إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد، سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة[16]؛
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة[17].
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل تحسين مستوى معيشة؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

المطلب الثاني: مبررات وأنواع التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: مبررات التنويع الاقتصادي: يمكن إبراز أهم مبررات ودوافع انتهاج التنويع الاقتصادي من خلال أهم المزايا التي يوفرها في النقاط التالية:

1- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: قد يحدث أن تتعرض الدول ذات النزعة الريعية والتي تعتمد على تصدير منتج أو عدد محدود من المنتجات لأزمات كنتيجة لانخفاض أسعار ذلك المنتج، فعند انخفاض أسعار (كما يحدث الآن مع انهيار أسعار النفط) المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي بشكل كبير، مما يؤدي إلى تقليص قدرات البلد في تغطية الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، في المقابل فإن التنويع الاقتصادي سوف يقودنا إلى توسيع قاعدة السلع المصدرة، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة في حالة تقلب أسعار السلع المصدرة، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات؛

[16] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 / 2006، ص :91.

[17] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 2014 ، ص:8 .

2- تقليص التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي لناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تدبدب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ينتج عنه تسجيل معدل نمو اقتصادي منخفض، وعلى عكس ذلك فإن تنويع القاعدة الإنتاجية سوف يعطي انتعاش في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

3- تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن التركيز؛

4- زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.

6- زيادة الفرص الوظيفية: التنويع يحفز النمو الاقتصادي، يحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية وبالتالي يقلص من معدلات البطالة.

7- زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

الفرع الثاني :أنواع التنويع الاقتصادي .

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أنواع التنويع الاقتصادي فيما يلي:[18]

18 سعدية قصاب، مليكة صديقي، مداخلة بعنوان: "الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي"، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02/ نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي)، 2016-2017، ص 16.15 .

- **التنويع الأفقي:** يعتمد على خلق قطاع إنتاجي جديد يعمل على خلق الثروة وهي أصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج إلى انشطة جديدة في الاقتصاد، كما يطلق على توزيع الاستثمار على ادوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول.
- **التنويع العمودي:** يعتمد على تبني سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل،كما يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات؛
- **التنويع التراكمي:** وهي استراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها تهدف إلى تدني المخاطر في حالة إصابة أحد القطاعات.

الفرع الثالث : علاقة التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي ويتمثل الثاني في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، أن نظرة المزايا النسبية قد لا تحفز النمو الاقتصادي بالضرورة في الدول النامية. ذلك لأن صادرات هذه الدول ترتكز على المواد الأولية والاستخراجية التي تتعرض أسعارها وعائداتها لتقلبات عنيفة نتيجة لتحكم الشركات متعددة الجنسية بمعظم أسواق وأسعار تلك المواد، مما يعيق التمويل المستقر لخطط التنمية فيها. ولا تعد أسواق النفط والغاز استثناءاً من ذلك الواقع، مما يحمل على الاعتقاد بأن مشكلة الدول النامية عامة، والنفطية منها خاصة، تكمن في عدم نجاحها في تنويع اقتصادها نتيجة لتمحور الفعاليات الاقتصادية فيها حول استخراج وتصدير النفط والغاز وتعتمد تجارب بعض الدول في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج وهناك دول أخرى يعتمد تنويع القاعدة الصناعية فيها على المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية. وتسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات البتروكيماوية، والصناعات المستهلكة للطاقة كصناعة الحديد والألمنيوم والخزف والإسمنت والصناعات ذات الكثافة الراسمالية العالية. فلولا التكلفة المنخفضة لاستخراج النفط والمنتجات البتروكيمياوية المعتمدة في مدخلاتها على الغاز الرخيص، لما تمكنت الدول النفطية من الاستفادة من تلك الميزة النسبية الداخلية في تصدير المنتجات النفطية، وتحقيق الميزة النسبية الخارجية. وخلافاً لنظرية المزايا النسبية، يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية:

- تقليص المخاطر الاستثمارية تقليص مخاطر الهيكل الإنتاجي؛

- تقليص المخاطر المؤدية لانخفاض حصيلة الصادرات؛
- زيادة إنتاجية راس المال البشري؛
- توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية ؛
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج الإجمالي؛
- رفع معدلات التبادل التجاري وتوليد فرص عمل؛
- زيادة القيمة المضافة و وتعزيز التنمية المستدامة.[19]

المطلب الثالث: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي.

إن تناولنا لموضوع التنويع الاقتصادي الوطني وضرورة العمل على تعظيم المزايا النسبية للموارد المتاحة يقودنا إلى الاستشهاد بتجارب بعض الدول التي نجحت في تنويع مصادر دخلها وخاصة تلك البلدان التي جعلت من القطاع السياحي أحد روافد الاقتصاد على غرار الإمارات العربية رغم كونها دولة نفطية، إضافة إلى التجربة المغربية الرائدة بين دول المغرب العربي، وفيما يلي لمحة مختصرة عنهما:

أولا: تجربة الإمارات العربية المتحدة.

تمتلك دولة الإمارات سادس وسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي عالميا على الترتيب، ورغم أهميتها في المسيرة التنموية للإمارات العربية المتحدة، إلا أنها أدركت أن الاعتماد على هذا المورد لوحده يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نظرا للتغيرات في أسواق النفط العالمية، فانتهجت استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنويع الاقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والطاقة البديلة . وتعطي الإمارات أولوية كبيرة لقطاع السياحة والسفر لتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، في ظل جهودها المستمرة والمتواصلة لتحسين البنية التحتية، ورفع مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الدولة . وقد صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر دولة الإمارات الأكثر استثمارا في صناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى على المستوى العالمي بمبلغ 27.4 مليار درهم سنة 2015. [20]وقد بلغت نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 8.7 % وهي قريبة جدا من المعدل العالمي 9.8% ،

[19] طاهر جاسب البعاج، التنويع الاقتصادي والامكانات في العراق، الموقع الرسمي لمؤسسة الحوار المتمدن- العدد:5433-2017/02/15-17:46، المحور: الادارة والاقتصاد. *www.ahewar.org/debat/show.art.asp*.

[20] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16/ 17 فيفري 2014 ، ص7 .

وقد استقبلت الإمارات حوالي 21 مليون سائح، وصنفت من أحسن الوجهات السياحية عالميا، وبذلك حققت إيرادات سياحية بلغت 26.2 مليار دولار أمريكي لذات السنة. وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا والرابعة والعشرون عالميا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015 .

ثانيا: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي.

انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها، باعتماد على مجموعة من العوامل التالية [21] :

- **العوامل الداخلية لنجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا:** تعدد وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية الباهرة، إلا أن هناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا بين جل الدراسات، ويشهد الواقع بدورها الفعال في هذا الإطار، ولنبدأ بأهم العوامل الداخلية لنجاح هذه التجربة:

- **القيم النهضوية:** تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي الكامن وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة، أنه وبالرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز مجتمعها، إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جماعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها، ومازال الزعماء الماليزيون يعولون على هذه القيم في تحقيق الطموحات المستقبلية إذ أن الهدف الرابع من رؤية (2020 وهي برنامج يخطط لمستقبل ماليزيا إلى حدود سنة 2020)، هو "تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة ".ولا يقتصر معنى الأخلاق على المعنى الضيق المفهوم عادة بصفة مباشرة كلما أطلق هذا اللفظ أي تقويم السلوك الفردي حتى ينضبط وفقا لمنظومات من القيم والمعايير المستمدة من ثوابت المجتمع ومرجعتيه العليا التي يؤمن بها، بل يتعداه إلى المعنى الواسع وهو كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في المجتمع، وكلما قويت النزعة الأخلاقية بهذا المعنى الواسع في المجتمع كلما تعززت قدرة الاقتصاد على التطور وتحقيق المزيد من النجاح [22]. وفيما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورا فاعلا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا؛

[21] دانيال برومبرغ، عمر سعيد الأيوبي(مترجم)،" التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر"، دار الساقي، ط1 ، بيروت،1991 ، ص362

[22] عبد الرحمان بن سانية، "قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11 ، جامعة غرداية، 2011 ، ص:62.

- **الاعتماد على الذات:** يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة، وقد تجلى في مظاهر عدة منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات، والاعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في تنفيذ الاستراتيجية التنموية، مع التغلب على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد بتدابير ذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي، وأبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 2017 بحلول ذاتية، ورفض توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما سمح– كما ذكرنا –لماليزيا أن تخرج بنجاح وبقوة من الأزمة، بينما لا تزال اندونيسيا وتايلاند تعانيان من آثارها جراء تطبيقهما لتعليمات مؤسسات بروتن وودز.
- **البساطة وعدم الإسراف:** يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها، ولقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية، في 1997 حيث لم تلق قراراتها المتخذة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي؛
- **احترام الكبير وتقديره:** رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما يستتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع، ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة كتايلاندا والفلبين وإندونيسيا، دفع إلى وجود تكامل بين المجتمع والسلطة، حيث تشارك الأسرة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة في النهوض ببعض المؤسسات الاجتماعية، ومن جهة أخرى تسهر الدولة على رعاية استقرار الأسرة من خلال العناية بمعالجة مشكلات إساءة معاملة الأطفال أو الاعتداء على الأحداث والنساء وغيرها .
- **التسامح والوئام العرقي:** يضم الشعب الماليزي ثلاثة أعراق هي:
- الملايو، ويشكلون حوالي 50 % من السكان ويدين معظمهم بالإسلام؛
- الصينيون، ويدينون بالبوذية؛
- الهنود، ومعظمهم هندوس.

رغم هذه التعددية العرقية والدينية، إلا انها لم تشكل عقبة أمام الانطلاق الاقتصادي لهذه الدولة بسبب شيوع معاني التسامح الديني والوئام العرقي بين أفراد المجتمع، بل وعلى العكس من ذلك فقد أسس تعاون الأفراد وانسجامهم الأرضية الصلبة للاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان العنصر الجذاب للاستثمارات الأجنبية. ورغم

أن البلاد عرفت أحداثا دامية عام 1969 بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين، إلا أن الإرادة السياسية القوية استطاعت أن تجد الإجراءات الكفيلة بترسيخ دعائم وردع كل ممارسات العنف داخل المجتمع.

- **الإدارة السياسية والدور الفعال للدولة:** تشمل المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية .والمتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة، وأن شخصية القائد السياسي مهاتير محمد ورؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا وتحويلها من دولة تشكو الفقر والجوع والتخلف إلى دولة على خطى العالم المتقدم؛
- **المناخ الاقتصادي المناسب:** تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي[23]:
- **الاستقرار الاجتماعي والسياسي.**
- **البنية التحتية:** حيث أمضت ماليزيا 20 عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لهذا الغرض، مما مكنها من بناء اقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر، وجعل ترتيبها يرتفع لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- **العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات:** حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن.
- **التنمية البشرية:** اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.
- **فعالية الجهاز المصرفي والمالي:** اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال اتباع منهج شامل عام 1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأم وال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.

23 عبد الرحمان بن سانية، .مرجع سبق ذكره ، ص64 .

- **الادخار والاستثمار**: حرصت ماليزيا على لإقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب .ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي (وهذا جانب هام جدا) بنسبة 40% للفترة 1970-1993، كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح، وساعد على ذلك سياسة ماليزيا المناوئة للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا، والتي كانت من ثمرتها توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر، في تجمع" آسيان "عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي.
- **التخطيط طويل المدى**: من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية2020" التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020.

- **العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا:**

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الاشارة الى انها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع)، ويمكن تلخيص أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:
  - سياسة رسمية جادة لجلب المستثمرين الأجانب؛
  - المحفزات الضريبية المتضمنة في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972.

وتحظى الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هام، كالإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة لمصاريف البحث ....الخ.

- الاهتمام بالتصدير: اعتمدت ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة.

- تحرير التجارة الخارجية ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية، وعام 2005 بالنسبة للدول الأقل نموا، وذلك في إتحاد آسيان [24].

ثالثا : تجربة الهند في التنويع الاقتصادي.

انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عديدة إستراتيجية لإحلال الواردات بقيادة الدولة،كما ركزت الإصلاحات في المرحلة الأولى على إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود عن الاستثمار، وقد بدا تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات .ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة التجارة الهند من حوالي 16% في تلك الحقبة إلى حوالي 46% خلال السنوات الأخيرة، كما ارتفع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[25]. من جهة أخرى، انتهجت الدولة سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي . وبعد عدة إصلاحات مواكبة خلال التسعينات، أثمرت هذه الاستثمارات إذ أثبتت الهند بمستوى فاق التوقعات، قدرتها على الاستفادة من مخزونها من العمال المهرة، المهرة في صناعات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت بحلول عام 2011-2012 مصدر 70 مليار دولار من مجموع عائدات التصدير[26].

كما تميزت بالخصوص في صناعات أخرى، كصناعة المستحضرات الصيدلانية .وأصبحت منح براءات اختراع المنتجات وعمليات التصنيع وأصبحت رائدة عالميا في قطاع الأدوية، وصناعات عديدة أخرى سجلت فيها الهند نجاحا كبيرا منها صناعة السيارات والصناعات الكيميائية والخدمات والتي تخترق اليوم بقوة الأسواق العالمية[27].حيث" حقق الاقتصاد الهندي احتياطا غذائيا في الزراعة، وطفرة إنتاجية في الصناعة، مع قطاع خدمات واعد لسوق واعدة ."حيث إن أداء قطاعات الاقتصاد الرئيسية كان كالتالي:

- **الزراعة:** عملاق زراعي بلد مشهور بمجاعاته حتى إن كانت آخر مجاعة شهدها في البنغال، تعد الهند بلدا زراعيا عملاقا . ذلك أن الهند تشكل رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، وتمتلك سابع مساحة في العالم، ولكن المساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثاني

24 نفس المرجع ص 68.67

25 المعهد العربي للتخطيط بالكويت،" علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية"،2014 تم الاطلاع على الموقع : www.arab-api.org، بتاريخ:2018/02/08 على الساعة:10:23 .

26 احمد دبيش، مروة بوقدوم،" :التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية"، الملتقى العلمي الدولي السادس حول :بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02-03-11-2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجا رية وعلوم التسير، جامعة حمه لخضر الوادي،16.

27 عبد الله حميدي،" الهند اقتصاديا – الفرص والتحديات، جريدة الثورة يومية سياسية"، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر، دمشق سوريا، 2007 ، ص 02.

سكان زراعيين في العالم بعد الصين فلاح واحد من خمسة في العالم يعيش في الهند .وهي أيضا المنتج الأول في العالم للحليب والشاي أو التوابل، والمنتج الثاني عالميا للحبوب(أرز، قمح، ذرة صفراء، ذرة بيضاء)بعد الصين والولايات المتحدة، وأخيرا هي الأولى عالميا في الثروة[28].

- **الصناعة** :تمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية .ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 1999-2000 بنحو 3.9 مليار دولار بعد أن كان لا تتجاوز100مليون دولار في أوائل التسعينيات. وتخطط الهند لكي تصل بقيمة صادرات هذه الصناعة إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2008. وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام 1998-1999 إلى 3 مليارات دولار، علما بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا[29].
- **الخدمات**: قام هذا القطاع بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية .ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينيات في أعقاب إجراءات التأميم للبنوك ولشركات التأمين، إذ زاد على سبيل المثال عدد الفروع التابعة للبنوك المؤممة من 8 آلاف فرع عام 1962 إلى 62 الف عام 1995. وكما سبقت الإشارة في موضع سابق فقد قامت الدولة مؤخرا عام 2000 بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوي أمام المستثمرين الهنود والأجانب، ولهذا فإنه يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة .كما أشارت بعض الدراسات الصادرة عام 1999 إلى أن السوق المحتملة للتجارة الإلكترونية من الممكن أن تصل بنهاية عام 2001 إلى 11.9 مليار دولار[30].

رابعا :تجربة الشيلي في التنويع الاقتصادي.

28 متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان" :محركات التحول في التنمية"، بالاطلاع على الموقع : www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/، بتاريخ : 2018/02/08 على الساعة 10:41، الفصل الثالث ص:70.

29جان جوزيف بوالو، تعريب :صباح ممدوح كعدان،" الاقتصاد الهندي"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011 ، ص49.

30 بيتراس اوستريفيشيوس، جون بوزمان،" اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي الجديد مسيرة التنمية الاقتصادية"، مركز الجزيرة للدراسات –الملفات البحثية – 36. –سلسلة دراسات القوى الصاعدة –خريف2009 ، ص 36,34.

على عكس دول اخرى، لم يصبح الشيلي مصدرا رئيسيا للمنتجات الصناعية، بل مصدرا لمواد أولية تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة. من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. وقد ركز الشيلي أيضا على تحسين مناخ الأعمال، مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب. تقرير" ممارسة أنشطة الأعمال " للبنك الدولي .(المركز 34 من بين 189 دولة حسب تقرير2014) .

- يقدم الشيلي كذلك عدة أمثلة علة السياسات العامة الناجحة العمودية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون .ونذكر على وجه الخصوص وتعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى (CORFO ومؤسسة شيلي) من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين .
- وقد وضع الشيلي أيضا صندوقا في عام 2005 لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل مشترك مع القطاع الخاص .كما أنشأ أكثر من 50 قطب قطاعي مميز.
- من جهة أخرى، يشجع الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى من خلال تخصيص منح للطلاب للدراسة بالخارج.

نجاح هذه الدول هو رهان بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد.[31]

الفرع الثالث: آثار اعتماد الدول على سياسة التنويع الاقتصادي.

تعود سياسة التنويع على العديد من الآثار الايجابية التي تتبعها، نذكر أهمها في ما يلي[32] :

- الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع؛
- الحد من تقلبات النمو الاقتصادي، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تخفيض معدلات البطالة، لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة كبين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد

31 المعهد العربي للتخطيط، "تجارب بعض الدول العربية في التنويع الاقتصادي"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات، الكويت،2014، ص 07,11.

32 غزلان شراد وآخرون، مداخلة بعنوان" :سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني"، المحور5: عرض تجارب دولية في النو والتنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربيا ً،(الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي) 2016–2017، ص: 4.

الكلي على القطاع العام بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي.

-يوفر التنويع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير نفس المنتجات؛

- فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة لتعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

- **خلاصة الفصل الأول.**

كان لزاما على الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على مداخيل المحروقات، والتي يعتبر فيها المصدر الأول للاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة، حيث أصبح كل انخفاض حاد في أسعار النفط يشكل تحدي كبير لاقتصادياتها والذي تتضح أثاره السلبية على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية،كل هذا يستدعي أخد الأمور على محمل الجد لإيجاد الحلول اللازمة والانتقال من الاقتصاد المرتكز على الريع البترولي إلى التنويع الاقتصادي المبني على عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية، مراعين في ذلك قواعد التنويع الاقتصادي في حدود الموارد المتاحة أمام الاقتصاد الكلي .الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية. مما يتطلب البحث في بناء استراتيجية مستقبلية قائمة على ديناميكية النشاط الإنتاجي، والاستثمار في قطاعات واعدة.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:
التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط
(الجزائر، السعودية)
نظرة تحليلية

تمهيد

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر، وذلك تبعا لتوجهات الإيدلوجية، مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، بالاضافة إلى طبيعة الظروف و التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية، وبالتالي فإن تبني بعض الآليات أو إصلاح القائم منها، يكون انطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الاقتصادية السابقة قد أكدت فعاليتها وكفائتها في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال نجاح استراتيجة التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الامكانيات و المقومات الأساسية.

- **المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية: نظرة عامة.**
- **المبحث الثاني: جهود الجزائر والسعودية في التنويع الاقتصادي.**

المبحث الأول: الأداء الاقتصادي للجزائر والسعودية: نظرة عامة.

1. تغيرات اسعار النفط (2000-2016).

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01، تغيرات أسعار النفط حسب سلة أوبك من 2000-2016، انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد سلة اوبك من 96.26 دولار 2014 إلى أقل من 50 دولار عام 2015، وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 الموقت بسبب الأزمة المالية العالمية.

الشكل رقم 01 : تغيرات أسعار النفط حسب سلة أوبك (2000-2016) (دولار أمريكي للبرميل)

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على بيانات الأوبك OPEC.

2. **أسباب انهيار أسعار النفط:** يرجع السبب الحقيقي لانهيار اسعار النفط إلى عوامل العرض والطلب يرجع إلى انخفاض الطلب بالنظر إلى ما يلي[33] :

- ركود في أوروبا؛
- تراجع في الصين بعدة فترة من الاداء القوي؛
- ركود في الطلب في مناطق اخرى من العالم؛
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أمريكا و غيرها منالدول المتقدمة؛
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوربا واليابان) .

[33] خالد بن راشد ، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث و دراسة والسياسات ، قطر ، أوت 2015 .

الجدول رقم 01: موقع السعودية و الجزائر العالمي و العربي في سوق النفط 2015 .

	إنتاج النفط 2015 ألف برميل / يوم	الحصة من اجمالي الدول العربية	الحصة من دول أوبك	الحصة من أجمالي العالم
السعودية	10192.6	% 43.1	% 32.36	% 13.07
الجزائر	1157	% 4.9	%3.63	%1.47

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2016، http://www.oapecorg.org

3. الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و السعودية.

يظهر من خلال الشكل رقم 02 الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و السعودية 1995-2016، حيث يظهر مستوى الانخفاض بنسبة 27.09 % و 14.53% خلال سنة 2016، بمقارنة سنة 2014 .

الشكل رقم 02 الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و السعودية 1995– 2016 (مليون دولار)

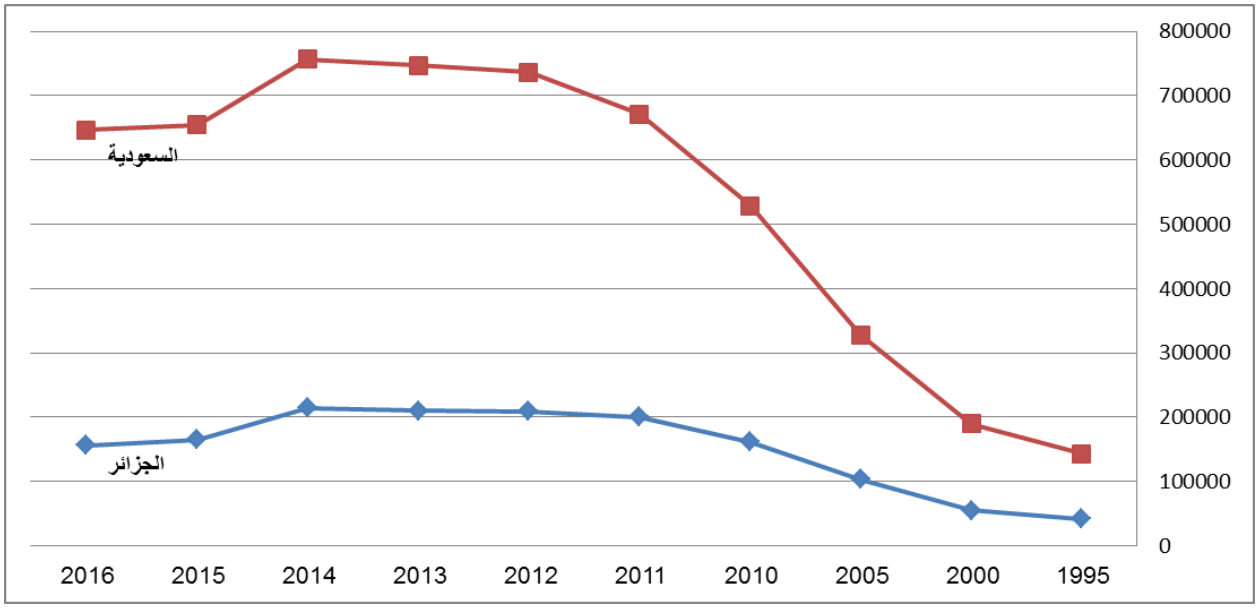

المصدر : من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، **2017**.

كما يوضح الشكل رقم 03 قيمة صادرات النفط للجزائر و السعودية، حيث سجلت السعودية و الجزائر سنة 2016 بمقارنة 2014 انخفاض بقيمة (15.641، 148.245) مليون دولار .

الشكل رقم 03 : قيمة صادرات النفط للجزائر و السعودية 2012-2016 (مليون دولار)

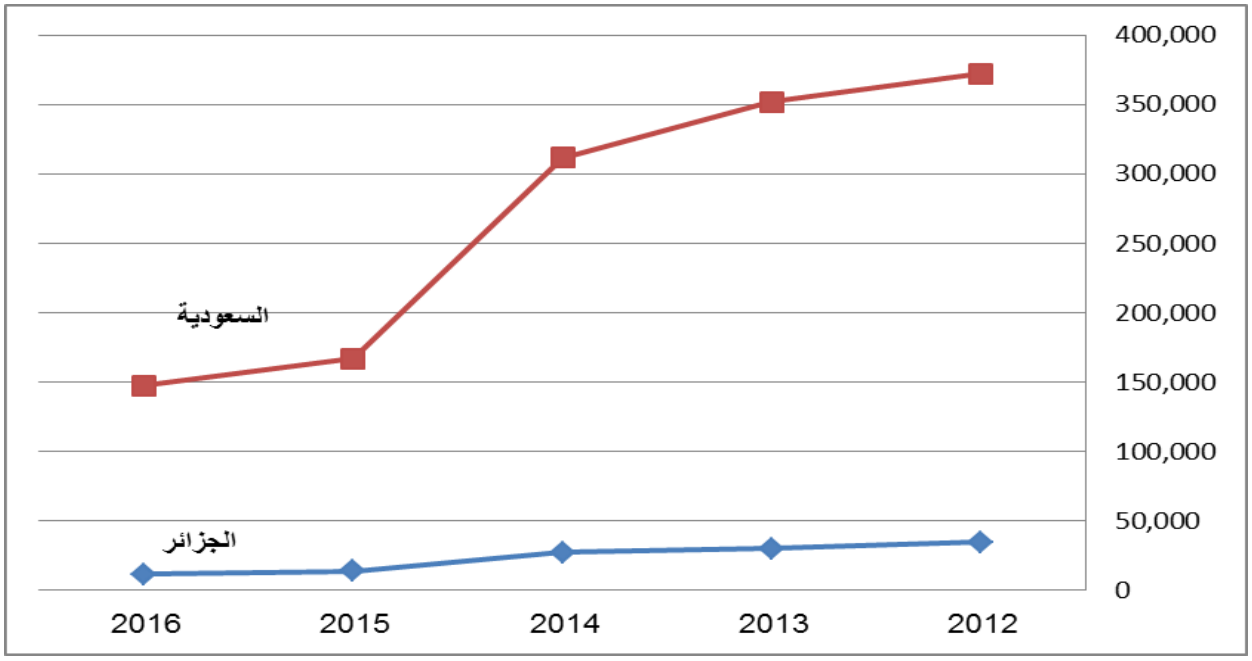

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، **2017**.

يظهر الشكل رقم 04 مدى اعتماد السعودية على النفط في التصدير، حيث تبين الاحصائيات من 2005-2016 إن السعودية مزالت تعتمد على النفط في التصدير بنسب تتراوح من 74 % إلى غاية 89 %، لكن من الملاحظ أن هناك تغيير في نسب التصدير حيث يلاحظ هناك انخفاظ نسبة التصدير من سنة 2015، 8 % مقارنة 2014.

الشكل رقم 04 : مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الإجمالية للسعودية 2005-2016 %

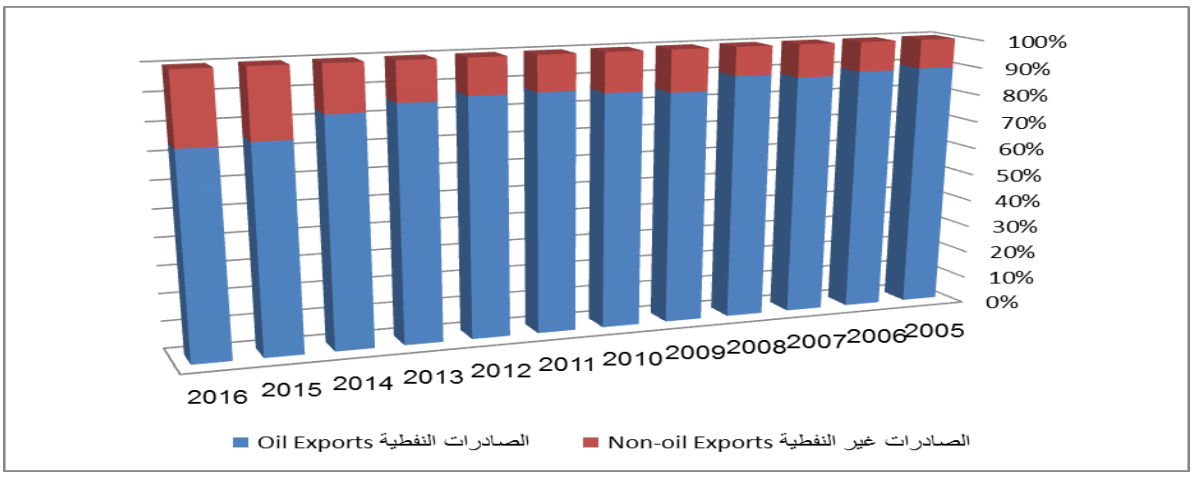

المصدر : من إعداد الطلبة، بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية .

يظهر الشكل رقم 05 مدى اعتماد السعودية على الايرادات النفطية ، حيث شهد ارتفاع ملحوظ من 2005 إلى 2015 من 79 % إلى نسبة 81 %، لينخفض إلى نسبة 69 % 2017 أي بنسبة 12 % مقارنة 2015 .

الشكل رقم 05 : مساهمة الايرادات النفطية في إجمالي الإيرادات الكلية للسعودية 2005-2017 %

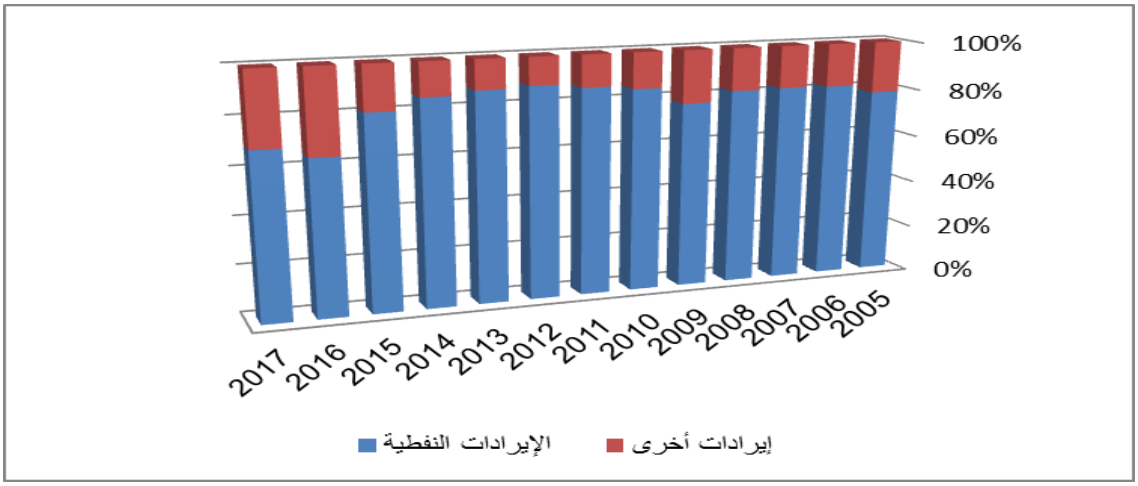

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على بيانات وزارة المالية السعودية.

4. الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي للجزائر و السعودية.

يوضح الشكل رقم 06 و07 التوزيع للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات سنة 2016 لكل من الجزائر والسعودية، حيث تؤكد على الاعتماد السلبي للدولتين على قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة كبيرة جد.

الشكل رقم 06: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر 2016 (مليون دولار)

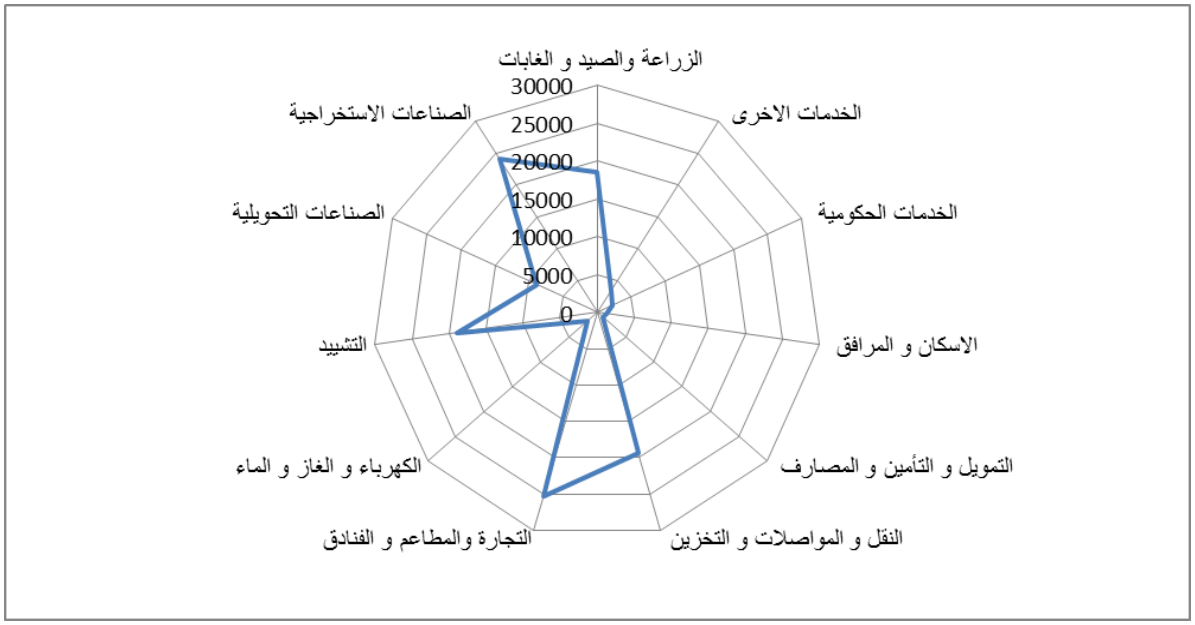

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، **2017** .

الشكل رقم 07: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للسعودية 2016 (مليون دولار)

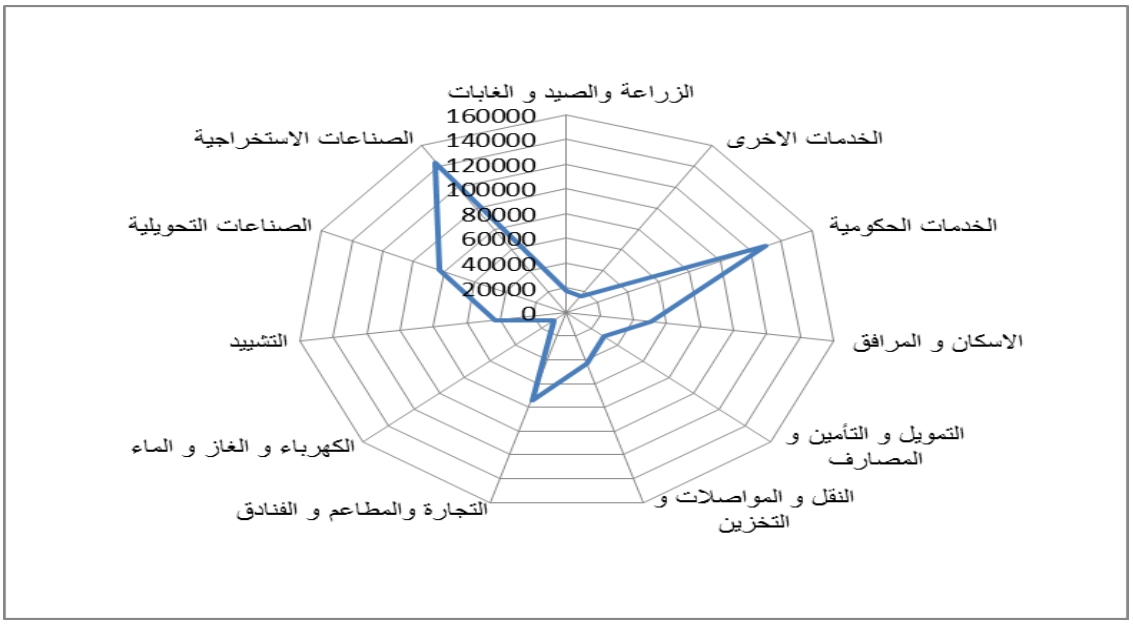

المصدر: من إعداد الطلبة، بناء على احصائيات صندوق النقد العربي، **2017** .

5. الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية الحاليّة.

لمواجهة هذا الظرف لاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائريّة مجموعة من الإجراءات شملت [34]:

- كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في الماليّة العامّة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 31-12-2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 05-11-2015، أي بمعدل انخفاض يقدر بـ17.96 %؛

- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامّة في قانون الماليّة والميزانيّة لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها الماليّة العامّة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانيّة 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما انخفضت تقدير ميزانيّة التسيير بنسبة 3 %، وانخفضت ميزانيّة التجهيز بنسبة 16 %، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای

[34] ومايزيـــة عفـــاف ، التنويـــع الاقتصـــادي كبـــديل اســـتراتيجي في الجزائـــر في ظـــل الأزمـــة البترولـيّـــة الرّاهنـــة ، مجلـــة الاقتصـــاد الاســـلامي . https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181

ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطّاع العام وتفعيل عمليّة الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة؛

– رفع بعض الرسوم بموجب قانون الماليّة لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركيّة بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

غير أن هذه الإجراءات لا تعدو كونها حلول مؤقّتة لا يصلح اعتمادها على المدى الطويل، فالأمر هنا يتطلّب حلول جذريّة كفيلة بإخراج الجزائر من أزمتها وتبعيّتها المفرطة لمورد البترول بالاعتماد على سياسات تشرك في طياتها جميع القطّاعات في الاقتصاد الوطني وتقوم على **مبدأ التنويع الاقتصادي**.

وفي تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر في ظل أزمة انخفاض البترول، عقب جون– فرانسوا دوفان[35]" **هبوط أسعار النفط يمثل فرصة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري بحيث يوفر فرص عمل على أساس أكثر استمرارية** "، حيث يحتاج الجزائر إلى تنويع الاقتصاد بعيدا عن الهيدروكربونات، وإعادة تشكيل نموذج النمو إن الإصلاحات القوية يمكن أن تدعم النمو وتخلق وظائف جديدة للسكان الشباب الذين تشهد أعدادهم زيادة مستمرة .

المبحث الثاني: استراتجية التنويع الاقتصادي الجزائري والسعودي .

أولا: استراتجية التنويع الاقتصادي الجزائري[36]

سيتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني و إصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب6ر5 بالمئة خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية. و هكذا فان المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و ستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها "تدارك" الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار و توافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. و على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات ب6ر5 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف ب2ر3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 3ر5 بالمئة حاليا إلى 10بالمئة. غير ان بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة

[35] صندوق النقد الدولي ، نشرة الصندوق الالكترونية ، 19 ماي 2016 .

[36] نموذج النمو الاقتصادي الجديد https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar .

المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة. و يتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي و تنويع الصادرات.

ويسعى النموذج من جهة اخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال "تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية و اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره".

كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع. من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات و البناء و الأشغال العمومية.

و تشير الوثيقة إلى أن "عمق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج و الوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه".

و بخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر". في هذا الإطار تم وضع تصور لمستوى معين من النمو يخص الانتاجية العامة و يمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي اعلي.

و على هذا الأساس يجب ان يستهدف تحسين الانتاجية العامة الاستثمار الخاص و العام على وجه سواء. من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة و ذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

و فيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات و الصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الاول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية و تطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من انتاج المحروقات قابل للتصدير و يتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة و صناعة و خدمات).

و ينتظر ان تسمح مواصلة وتيرة نمو صادرات السلع و الخدمات خارج المحروقات و الواردات و الاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتداء من 2020 اذ يعتبر محررو الوثيقة انه "من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الاخيرة".

و يتعين على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة اربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية و تطور الاستدانة الداخلية و قابلية الدفع الخارجية و التحول الطاقوي.

و من اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر و مراجعة كل من القانون الاساسي و تشكيلة لجنة مماسة الأعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين و خبراء و كذلك تمويل الاستثمار من خلال تاسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي و مواصلة اصلاح النظام البنكي و تطوير سوق رأس المال.

كما يتعلق الامر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي و أيضا إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري و إعداد برنامج جديد لتوزع المناطق الصناعية. في نفس السياق يوصي معدو الوثيقة بضرورة ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية و اضفاء اكبر قدر من النجاعة على الادارة الاقتصادية[37].

ثانيا : جهود الجزائر في تنويع الاقتصادي.

1- تدابير دعم المؤسسات[38] :

1.1 تخفيف الأعباء الإجتماعية و الأعباء الخاصة بالأجور.

- **إعفاء من الإشتراك الإجمالي**: تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها. علما بان الإشتراك الإجمالي في الضمان الإجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة قد تصل إلى ثلاثة (3) اشهر؛
-يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20% من حصة اشتراكهم في الضمان الإجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من إثناتا عشرة (12) شهرا؛
- تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة و المعلمين الحرفيين الذين يوظفون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الإجتماعي التي حددت بنسبة 7٪ من الراتب الخام؛

[37] نموذج النمو الاقتصادي الجديد https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar .
[38] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، أفريل 2018 ، http://www.andi.dz

– منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث (3) سنوات بقيمة 1000دج، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة؛

– تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الإشتراك الناتج عن التخفيضات وكذا الإعانة المالية للتشغيل؛

– **مساهمة الدولة في الأجور**: في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية و الخاصة، و تمنح المساهمة خلال ثلاث (3) سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، و سنتين (2) بالنسبة لعقود الإدماج المهني و(1) سنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج؛

– **تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي**: على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بالنسبة للموظفين إلى يوم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي، الذين يوظفون لمدة (12) إثناتا عشرة شهرا، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، هذه الإعفاءات تقدم حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا و الجنوب مل الذين يوظفون طالبي العمل الذين يشتغلون في المنطقة الشمالية للبلاد.

2.1 تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الإستثمار:

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 ٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛

– تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20٪ لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهنى لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛

– الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، إعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر و ذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛

– تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50٪ على الإستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛

– تعديل الإقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

– إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط ا لمهني لمدة خمس (5) سنوات، و منح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للإستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية؛

القطاعات الصناعية التي لها الحق في الاستفادة من الأحكام السابقة هي:

- صناعة الحديد والتعدين،
- اللدائن الهيدروليكية،
- الكهربائية والكهرو منزلية،
- الكيمياء الصناعية ، الصيدلانية
- الميكانيك وقطاع السيارات،
- صناعة الطائرات،
- بناء السفن وإصلاحها،
- التكنولوجيا ا لمتقدمة،
- صناعة الأغذية،
- النسيج والألبسة والجلود وا لمواد ا لمشتقة،
- الجلود وا لمواد المشتقة،
- الخشب وصناعة الأثاث.

- الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير؛

-تستفيد الاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير، عند إنشاء مصلحة للبحث والتطوير.

- بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة، من إعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

3.1 تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للإستثمارات المصدرة:

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل و التصدير؛

-يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، والموجهة سواءا للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواءا كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أوالتغليف للمنتوجات الموجهة للتصدير، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛

-تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الاسواق الخارجية، تكاليف النقل للتصدير (جزء منها) للمنتوجات القابلة للتلف؛

-الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.تقديم خدمات موجهة للتصدير. يتم منح هذا الإعفاء على أساس نسبة رقم الاعمال المحقق بالعملة وتخضع للتقديم، وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية.

4.1 تحفيزات في مجال التمويل:

- منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة إستثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:

- 25٪ من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليونى(2) دينار؛

- 20٪ من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليونى (2) دينار و تقل أو تساوي 5 ملايين دينار.

-منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22٪ بالنسبة للإستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب و الهضاب العليا؛

- منح قرض بنكي لا يتجاوز 70٪ من المبلغ الإجمالي للإستثمار؛

:قابلية القروض البنكية للإستفادة من تخفيض فوائدها بالنسبة للقروض الإستثمارية، الذي حدد كالأتي

- 75٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الإستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الرى و الصيد البحري؛

- 50٪ من النسبة المدينة المطبقة من قبل البنوك و المؤسسات المالية بعنوان الإستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى.

- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2- تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط .

1.2 قطاع الفلاحة

- إستحداث قرض بدون فوائد " الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية و المربين ؛
- إستحداث قرض إستثماري "التحدي" و التي يمنحه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية الغير المستغلة التابعة للملكية الخاصة و العقار الخاص للدولة ؛
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب و البقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛
- دعم تنمية إنتاج و جمع الحليب؛
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل و الإبل)؛
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة)؛
- تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية–الغذائية، من الرسوم الجمركية، عند الإستيراد؛
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA)الحصادات المصنعة في الجزائر؛
- إخضاع المنتجات الأتية، للنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7٪:
  - مبيدات الحشرات و الفطريات و الديدان و الأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة؛
  - الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة.
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، و الجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، و كذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل.
- تطبيق معدل تخفيض قدره 7٪ من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للإستهلاك .

2.2 قطاع السياحة:

يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية و كل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع إستثمارية سياحية؛

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، بإستثناء وكالات السياحية و الأسفار، و كذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين بإستثناء وكالات السياحية و الأسفار، و كذا شركات الإقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية و الحموية؛
- تطبيق النسبة المخفضة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحموية، و كذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، و الأسفار و تأجير سيارات النقل السياحي؛
- منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

⊠ المشاريع السياحية في الجزائر:

لتقييم افاق الاستثمار السياحي لا يكفينا الوقوف على ما هو منجز بل نحاول اجراء تقييم لتطوير المشاريع قيد الإنجاز وكذا المشاريع المتوقفة والمشاريع غير المنطلقة والتي ستدخل الاستغلال في السنوات المقبلة، اضافة الى التعرف على طاقاتها الاستيعابية ومناصب المتوقعة.[39]

من خلال الجدول رقم (02) والذي يوضح وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2014، حيث نلاحظ ان مجموع المشاريع السياحية بلغ 861 مشروع بتكلفة اجمالية قدرت بـ 342.2 مليار دينار جزائري وبطاقة استيعاب مقدرة بـ 104244 سرير حيث من المتوقع ان توفر 45300 منصب عمل، علما ان من جميع تلك المشاريع السياحية تم انجاز 76 مشروعا فقط و 385 مشروعا في طور الانجاز، اما باقي المشاريع فهي اما مشاريع غير منطلقة او مشاريع متوقفة اصلا. كما ان تلك المشاريع معظمها مشاريع خارج مناطق التوسع السياحي مما يدل على صعوبة انشاء استثمارات جديدة داخل مناطق التوسع السياحي، وكذلك استهداف المستثمرين في الميدان للمناطق التي يكثر فيها الطلب على الفنادق وهي ليست بالأخص مناطق سياحية وانما مناطق ذات حركة اقتصادية شهدت اقبال كبير للمواطنين من جميع انحاء الوطن.

[39] بوشول السعيد ، نذير غانية ، **تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول** ، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة ، المركز الجامعي- بريكة يومي: 30-31 أكتوبر 2017 .

جدول رقم (02): وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية سنة 2014

	مجموع المشاريع	عدد الاسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة (10^6 دج)
مشروع في طور الانجاز	385	54884	25526	190344
مشاريع متوقفة	104	9123	3797	27700
مشاريع غير منطلقة	296	33860	13006	93840
مشاريع تم إنجازها	76	6377	2971	30380
المجموع	861	104244	45300	342264

المصدر : بوشول السعيد ، نذير غانية ، تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول ،مرجع سبق ذكره .

3- تكثيف إتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي .

- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي؛
- التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية و المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
- التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للإزدواج الضريبي .

1.3 قراءة تقييمية حول الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (2001-2017)

نلاحظ من خلال الشكل رقم 08 ابتداء من سنة 2000 زيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا راجع إلى سياسات الاصلاح المنتجهة من خلال البرامج الاستثمارية المتبعة ، ويلاحظ خلال عام 2014 قيمة الاستثمارات الأجنبية 1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاوتكاند تمثل ما نسبته 3.4 % من الإجمالي العربي لنفس العام، أما سنة 2015 فشهدت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار وتمثل نحو 18 % من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية 2015 .

ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية ،والذي يعد تراجعا غير مسبوق للتدفقات المالية باتجاه الجزائر ،الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح،أما سنة 2016 فقد عرف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر، ارتفاعا مسجلا ما قيمته 1.5 مليار دولار، وهو مؤشر إيجابي يأتي في خضم استمرار الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري المتأثر بانهيار أسعار النفط؛ الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى تبنّي مخطط عمل جديد، يرمي إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الوطني وبخاصة الأجنبي الذي يحظى بامتيازات عديدة، إن العودة القوية

للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي. كما تعد الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار، التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية .

الشكل رقم 08: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر الفترة (2000-2016)

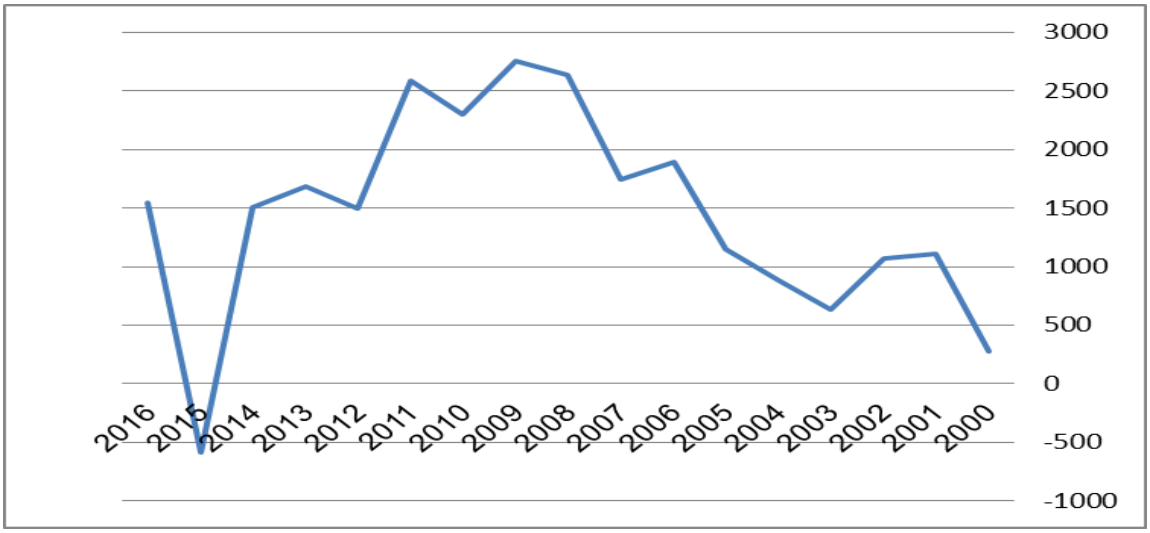

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة الجديدة (greenfield) تشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية 2015 إلى مايلي[40] :

- خلال الفترة من جانفي 2003 و ديسمبر 2015 بلغ عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية و أجنبية وتشير التقديرات إلى ان التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل كما يوضحه الجدول رقم 03 .
- خلال الفترة ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015 تتركز الاستثمارات العربية و الاجنبية الواردة إلى الجزائر في قاطاعات المعادن بقيمة 3.7 مليار دولار و العقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم مواد البناء 1.3 مليار دولار .

[40] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 .

- منذ جانفي 2011 تصدرت الجزائر مجموعة أورتز الاسبانية للانشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار .

الجدول رقم 03: مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر 2003-2015

العام	عدد المشروعات	التكلفة ملون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5,046.30	4,732	22
2004	19	857.20	3,334	19
2005	45	10,545.30	11,049	43
2006	50	9,686.60	9,491	45
2007	29	4,070.10	5,711	28
2008	75	16,408.20	27,305	66
2009	32	2,605.10	5,872	28
2010	21	1,367.40	3,797	17
2011	27	1,431.60	2,565	24
2012	18	2,376.80	4,951	17
2013	16	4,284.60	7,298	12
2014	13	535.50	2,130	13
2015	13	749.40	3,758	13
الاجمالي	381	59,964	91,993	347

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016 .

ثالثا :استراتيجة التنويع الاقتصادي وفقا لبرنامج التحول الوطني 2020 و رؤية السعودية 2030 .

أدركت السعودية أهمية التنويع، فكان الهدف ينص على "تنويع القاعدة الاقتصادية، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزته النسبية". ولذلك فقد ازدادت أهمية وحتمية التنويع فوضع هدف التنويع كثاني هدف من أهداف التنمية، تعتبر 2016 سنة مهمة في تاريخ السعودية انطلاقا من الخطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي. ويعتبر التحول الوطني هدفاً إستراتيجياً للسعودية، تنتقل من خلاله البلاد تدريجيا من الاعتماد على البترول في اجمالي الدخل الوطني وتوفير الوظائف والمورد المالي لميزانية الدولة، وذلك لخفضه بتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال القطاع الخاص وبمساهمة الدولة في ذلك استعداداً لمرحلة ما بعد نضوب البترول. اعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وإدراك التحديّات التي تعيق تحقيقها، والابتكار في وضع مستهدفاتها للعام 2020 . واختير هذا الإطار الزمني ليمثل أهداف مرحلية يمكن من خلالها التخطيط بشكل أقرب لأرض الواقع. وشملت رحلة تحديد المستهدفات مقارنتها

مع التجارب والمعايير الإقليمية والدولية وانطلاقاً من الوضع الحالي وذلك عبر جهد مشترك بين المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة والجهات المعنية وهيئة العامة للإحصاء، سنعرض فيما يلي استراتيجيات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي التي وردت ضمن برنامج التحول الوطني 2020 [41] :

1. استراتيجية التنويع الناتج المحلي:

يظهر من خلال الجدول رقم 04، استراتجية تنويع الناتج المحلي الاجمالي، حيث تستهدف إلى تحسين نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي لنسبة متقاربة إلى المعيار الاقليمي و العالمي بنسبة تقارب 69 %

الجدول رقم 04: استراتيجية التنويع الناتج المحلي

الهدف الاستراتيجي الثاني	تنويع الناتج المحلي
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث
	تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية
	تطوير قطاع السياحة و الترفيه
	توطين قطاعات الطاقة المتجددة
	توطين قطاعات المعدات الصناعية
	تطوير قطاع تقنية المعلومات
	تطوير قطاع التعدين
	تطوير قطاع النفط و الغاز

مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
اجمالي الناتج المحلي غير النفطي	1.422	تحت الدراسة	مليار ريال	1.028.87	5.651.56
نسبة قيمة الناتج المحلي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي	58	تحت الدراسة	%	69	84
معيار التنوع للقطاعات غير النفطية Hirschman index Herfindahl	0.14	تحت الدراسة	عدد	0.042	0.118

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

2. استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية:

تستهدف السعودية التنويع الاقتصادي من خلال الرؤية 2030 زيادة قيمة الصادرات من السلع غير النفطية إلى ما قيمته 330 مليار ريال سعودي، والوزارة المسؤولية في تنفيذ هذا الهدف وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية .

الجدول رقم 05 : استراتيجية زيادة صادرات السلع غير النفطية

الهدف الاستراتيجي الأول	زيادة صادرات السلع غير النفطية
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	انشاء منصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث
	إيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا
	تأسيس مناطق خاصة حسب المزايا التنافسية لكل منطقة لتعزيز الاستثمارات النوعية

مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
قيمة الصادرات من السلع غير النفطية	185	330	مليار ريال سعودي	تحت الدراسة	تحت الدراسة

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

[41] برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

3. استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية:

يبين الجدول رقم 06 الهدف الاستراتيجي الثاني، يستهدف وزارة المالية السعودية للوصول إلى قيمة 530 مليار ريال سعودي لتحقيق التوان في الميزانية، ويعتبر ضمن استراتيجية تنمية الايرادات غير النفطية.

الجدول رقم 06 : استراتيجية تنمية الإيرادات غير النفطية.

الهدف الاستراتيجي الثاني	تنمية الإيرادات غير النفطية				
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	تحقيق التوازن في الميزانية				
مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
قيمة الإيرادات غير النفطية	163.5	530	مليار ريال سعودي	10.9	691.02

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

4. استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول رقم 07، والذي الذي يمثل الهدف الاستراتيجي الرابع، وتعتبر وزارة التجارة والاستثمار المسؤولة على الوصول إلى الهدف المنشود خلال 2020، 35 % كنسبة مساهمة المنشآت الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

الجدول رقم 07 : استراتيجية زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي .

الهدف الاستراتيجي الرابع	زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي					
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة					
	دعم الأسر المنتجة					
	دعم ريادة الأعمال					
مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي	
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	33	35	%	60	لا ينطبق	
نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	20	21	%	36	51	

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

5. **خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة:** يعكس إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم إيراداتها حرص واهتمام القيادة الرشيدة بأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ايمانا بدورها في زيادة مساهمة الناتج المحلي من 20٪ إلى 35٪ وفق رؤية المملكة 2030 إن من أولويات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، معالجة ثلاثة تحديات تتمثل في الكوادر البشرية، البيروقراطية الحكومية، وفرص التمويل".

أكدت الرؤية 2030 على دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها "أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات"، ستبذل المملكة العربية السعودية قصارى جهدها لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من خال تطوير اللوائح المناسبة للأعمال وتوفير إمكانية الحصول على التمويل وعقد الشراكات الدولية ومنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة حصة أكبر في المنافسات الحكومية. كما تركز الرؤية على منح أدوار أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وللمساعدة في تحقيق كافة إمكانات هذا القطاع الحيوي، تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مؤخرًا، ومن المتوقع أن تقوم بمراجعة الأنظمة واللوائح وإزالة العقبات وتيسير الحصول على التمويل وتمكين رواد الأعمال من تسويق وتصدير منتجاتهم وخدماتهم[42].

6. رفع ثقافة المقاولية:

من خلال الجدول رقم 08، والذي الذي يمثل الهدف الاستراتيجي لرفع ثقافة المقاولية ، وتعتبر وزارة التجارة والاستثمار المسؤولة على الوصول إلى الهدف المنشود خلال 2020 للوصول إلى 104.000 مؤسسة، من خلال الدعم و تنمية مهارات الشباب.

الجدول رقم 08 : استراتيجية رفع ثقافة المقاولية .

الهدف الاستراتيجي الثالث	رفع ثقافة المقاولية					
الارتباط بأهداف الرؤية 2030	دعم المقاولية تنمية مهارات الشباب وحسن الاستفادة منها					
مؤشر الأداء	خط الاساس	المستهدف 2020	الوحدة	معيار اقليمي	معيار عالمي
عدد المنشآت القائمة (شركات ذات المسئولية المحدودة)	50,000	104,000	عدد	تحت الدراسة	347,015

المصدر : برنامج التحول الوطني 2020 ، أحد برامج رؤية 2030 ، السعودية ، http://vision2030.gov.sa

وبخصوص بيئة المقاولية، هناك مجموعة من المؤشرات تعرض نظرة موجزة عن ظروف إطار عمل المقاولية حسب تقرير المرصد العالمي للمقاولية GEM، وقد تم تلخيص متوسط نتائج هذه المؤشرات في الشكل 04. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن مقياس تقييم هذه المفاهيم يتكون من 9 نقاط، حيث 1 = غير كافٍ على الإطلاق و 9 = كافٍ بشكل كبير، ويظهر بعض الضعف في جميع العناصر الأساسية لبيئة المقاولية في المملكة العربية السعودية، باستثناء البنية التحتية المادية. كما أنها حققت 5 نقاط: مقاولية بين كبار السن، والمتغيرات في السوق

[42] بوشول السعيد ، نذير غانية ، **المقاولية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي دراسة حالة : المملكة العربية السعودية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، **العدد 07 ديسمبر 2017** ، **جامعة ورقلة** ، https://revues.univ-ouargla.dz

الداخلي، والعادات الاجتماعية والثقافية، والسياسات الحكومية في مجال الضرائب والبيروقراطية، بينما حققت الظروف الأخرى ما بين 3 و 4 درجات، ويُعد العاملان الأقل درجة هما: البحث والتطوير والتعليم في مجال المقاولتية في المستوى المدرسي، حيث حققا أقل من ثلاث درجات[43].

الشكل 09. متوسط مؤشرات بيئة المقاولتية في المملكة العربية السعودية، المرصد العالمي للمقاولتية في 2016

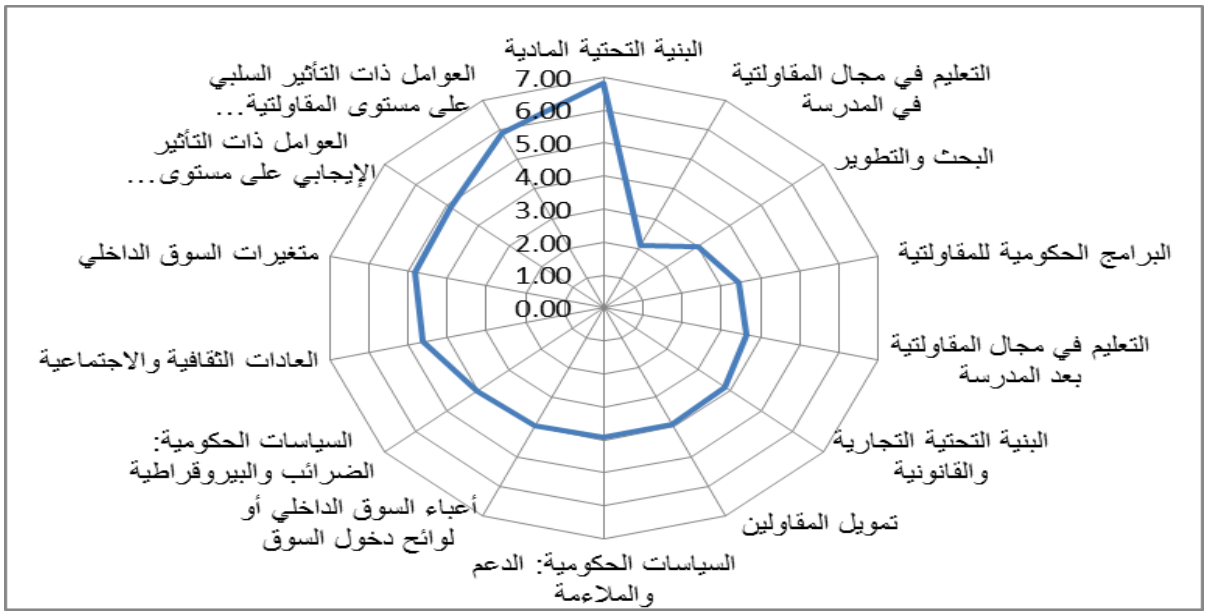

المصدر : تقرير المرصد العالمي للمقاولتية GEM ، المملكة العربية السعودية 16/17، www.gemconsortium.org

[43] بوشول السعيد ، نذير غانية ، **المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي دراسة حالة : المملكة العربية السعودية**،مرجع سبق ذكره .

خاتمة الفصل :

تختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر وذلك من خلال نجاح استراتيجة التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الامكانيات و المقومات الأساسية، حييث دخلت العديد من الدول المصدرة للنفط خاصة الجزائر و السعودية نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، حيث أدركت الجزائر أن كل خطوة على صعيد تنويع القاعدة الانتاجية تمثل إنجاز حقيقيا ينبغي البناء عليه على نحو مستمر. حيث وضعت خطتها لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5 بالمئة عام 2030 خارج المواد النفطية وتمثلت الاستراتجية في النقاط التالية: المرحلة الأولى من الخطة تبدأ من عام 2016 وتنتهي عام 2020، وهي مرحلة الإقلاع المرحلة الثانية (2020-2025)، فهي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد المحلي تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن. و على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج المحروقات بـ6ر5 بالمئة ما بين 2020 و 2030 و "ارتفاع محسوس" للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ2ر3 مرة إلى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5ر3 بالمئة حاليا إلى 10 بالمئة. السعودية تعتبر من الدول العربية المتضررة من الاعتماد على النفط في تمويل ايراداتها، حيث شرعت في إنجاز برنامج جريء للإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030 " التي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي. تعتبر 2016 سنة مهمة في تاريخ السعودية انطلاقا من الخطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي. اعتمد برنامج التحوّل الوطني الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030».

الخاتمة

شهد التاريخ الحديث لسوق النفط العالمي كثير من الصدمات العالمية، وبعد تسليط الضوء على مجتمع النزعة الريعية كالاقتصاد الجزائري والسعودي و استمرار اعتمادهما على النفط كمصدر وحيد للمداخيل، مما سيجعلهما عرضة دائمة و متواصلة للصدمات الخارجية ولضمان استقرار وتوازن اقتصاد البلدين يتطلب تفعيل الصادرات خارج المحروقات من خلال الاهتمام و بعث النمو في القطاعات الأخرى الحيوية على رأسها الصناعة والفلاحة. وذلك من خلال مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي، أي لابد من العمل على تنويع الاقتصاد والتخفيف من حدة ارتباط الاقتصاد بالمحروقات و خاصة النفط الذي أسعاره لا تعرف استقرارا و لأن صدماته شديدة، وما نعيشه مؤخرا من انخفاض حاد لأسعار النفط لخير دليل على ذلك، ومن ثم فعلى البلدين أن تعملا بكل قوة على الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي النفطي، و التوجه إلى الإستثمار في مجال الفلاحة والصناعة والسياحة، وهي قطاعات جد هامة وتتوفر البلدين على إمكانيات مهمة، يمكن أن تكون البديل وبدون منازع لقطاع المحروقات، ولكن ذلك يتطلب تفعيل جاد و اهتمام كبير، من خلال وضع استراتيجيات وخطط على المدى المتوسط والبعيد مبنية على سياسة اقتصادية واضحة و فعالة، والخروج من فكرة الثروة النفطية، ولأن حقيقة النفط أنه مورد ناضب حتى وان طال أمده أكثر مما هو متوقع، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد الكلي تقريبا على مورد واحد يجعل البنيان الاقتصادي يتأثر كثيرا بأي هزة يتعرض لها على مستوى الأسواق العالمية، وضمن هذا السياق فقد حاولنا إبراز السياسات والآليات التي من شأنها أن تسمح من الحد من آثار التبعية للنفط، وذلك بتقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة. فالتنويع كأي دراسة متخصصة اخرى، تحتاج إلى اعادة تفكير في اطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، و محاولة مزاوجته بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد ان التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، فالعمل على توفير مناخ جيد للأعمال، ومن بين أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد هي الاستمرار في تطوير البنى التحتية من شبكة طرق وموانئ ومطارات وشبكات الاتصالات لكونها تلعب دوراً هاماً في تطور النشاط الاقتصادي، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر.

النتائج :

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيها يلي:

1. للنفط أهمية عظمى فبغض النظر عن استعماله كوقود ومصدر للحرارة والدفء يستعمل كذلك، كمادة أولية في الصناعة، كما يعتبر أهم دعائم الكيان الإقتصادي بحيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل الوطني للبلد المنتج له، وسبب هذه الأهمية أيضا راجع لكونه سلعة استراتيجية أساسية للصناعة و حيوية وهامة للتجارة الدولية، زادت الحاجة إليه، ومصدر هام للطاقة يؤثر في جميع أوجه النشاط الإقتصادي في ظل النمو الإقتصادي المتزايد الذي يشهده العالم؛

2. يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول النفطية وفقا لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي ومستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها مستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصادياتها؛

3. الاقتصاد الجزائري يواجه تحديات خطيره، ورغم أن الجزائر ستتمكن على المدى القصير من استيعاب التَّراجع في أسعار النفط بفضل انخفاض مستويات الدين العام ووفرة الاحتياطات النفطية، غير أنها معرضة على الأمد البعيد لمواجهة تحديات كبيرة على مستوى المالية العامة بسبب الاعتماد الكبير على صادرات النفط؛

4. ركزت خطط التنمية المتعاقبة، إضافة إلى السياسات الاقتصادية السعودية، على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل للحكومة وموجه للاقتصاد المحلي. ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، لازال هذا القطاع ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية تهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ولا يزال المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (حوالي 95% من الصادرات الإجمالية و91 % من ايرادات الميزانية)؛

5. حقق اقتصاد البلدين معدلات نمو قوية للغاية خلال السنوات الأخيرة مستفيدا من ارتفاع اسعار النفط والانتاج النفطي وزيادة الانفاق الحكومي وتنفيذ عدد من مبادرات الاصلاح المحلي، كذلك أدى إلىتحيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة، بينما تراجع الدين الحكومي ولكن لن تتمكن كل من الجزائر والسعودية من الاعتماد على الارتفاع الاسعار النفط وزيادة الانفاق الحكومي لدفع النمو الاقتصادي في المستقبل، انما يتعين بدلا من ذلك زيادة تنويع الاقتصاد لدعم النمو المستمر وتوفير فرص العمل التي يتطلع اليها الشباب والسكان المتزايدة اعدادهم؛

6. وضعت الجزائر استراتيجية لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5 بالمئة عام 2030 خارج المواد النفطية وتمثلت الاستراتجية في النقاط التالية : المرحلة الأولى من الخطة تبدأ من عام 2016 وتنتهي عام 2020، وهي مرحلة الإقلاع المرحلة الثانية (2020-2025)، فهي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، تليها مرحلة استقرار و توافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن؛

7. شرعت السعودية في إنجاز برنامج جريء للإصلاح في ظل "رؤية السعودية 2030 " التي تهدف إلى تنويع موارد النشاط الاقتصادي. تعتبر 2016 سنة مهمة في تاريخ السعودية انطلاقا من الخطة تهدف إلى التحول الوطني الشامل على مستوى المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع السعودي. اعتمد برنامج التحوّل الوطني 2020 الأهداف الإستراتيجية الداعمة لتحقيق «رؤية المملكة العربية السعودية 2030».

اختبار الفرضيات:

4. **الفرضية الأولى**: ضعف استراتجيات التنويع في الاقتصاد الجزائري و السعودي؛

إن هذه الفرضية **صحيحة**، حيث تطرقنا في الفصل الثاني للاستراتجيات المتخذة من البلدين على شكل استراتجية الانتعاش الاقتصادي ورؤية 2030، وتبين انها تبقى ضعيفة على المدى القريب وتنتظر هاته الدول رهانات وتحديات كبيرة للوصول للهدف المنشود؛

5. **الفرضية الثانية**: وجود اثر سلبي قوي للصدمة النفطية على الأداء الاقتصادي الجزائري والسعودي؛

إن هذه الفرضية **صحيحة**، حيث نلاحظ ذلك جليا في الأثار التي سببها انخفاض اسعار النفط على اقتصادات البلدين من خلال تراجع الفوائض المالية و الانفاق الحكومي و ماترتب عليه من ترشيدها، وتوقف بعض المشاريع التنموية الضخمة؛

6. **الفرضية الثالثة**: التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط كالجزائر والسعودية اختيار تنموي استراتجي؛

إن هذه الفرضية **صحيحة**، ولوحظ ذلك بعد انتهاج الدولتين سياسة التنويع الاقتصادي وما نتج عنها من انتعاش وبالرغم انه محتشم الا انه على المدى البعيد سيحقق مبتغاه من خلال الاستراتجيات المتبناة.

التوصيات :

1. التنويع الاقتصادي يتطلب خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة وموجهة، والانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات وبلوغها الأسواق الخارجية، وإدارة سياسة الصرف بطريقة محكمة من أجل تجنب ارتفاع كبير أو تغيرات مفاجئة في أسعار الصرف؛

2. تعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات. وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد، وهذا الدور يتجلى أساسا بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، في تحديث القوانين والتشريعات، والاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية، خصوصاً التعليم والتدريب؛

3. بناء قاعدة صناعية بعيدة من القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له، على مبدأ التصنيع من أجل التنويع، لخلق قطاع صناعات موجهة إلى التصدير و حافزة على النمو في المدى البعيد؛

4. إنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات و التسويق. والاستثمار في مجال الطاقة، والاتصالات، و النقل؛

5. بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط، من خلال التنمية الاقتصادية المتوازنة اقليميا واجتماعيا والتي تعود بالفوائد على الجميع.

أفاق الدراسة:

- دراسات استراتجية لفك ارتباط هذه الدول بالنفط؛
- دراسات تنسقية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية

– الكتب:

1. بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر، بوشان، الجزائر، 1990.
2. جان جوزيف بوالو، تعريب صباح ممدوح كعدان، " الاقتصاد الهندي"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.
3. جوكوف اسكندروف ستبانوف، البلدان النامية وقضاياها الملحة، دار التقدم، موسكو، 1978.
4. دانيال برومبرغ، عمر سعيد الأيوبي(مترجم)، "التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر"، دار الساقي، ط 1، بيروت، 1991.
5. محمد خميس الزوكي، "جغرافية الطاقة(مصادر الطاقة بين الواقه والمأمول)"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2001.
6. مديحة حسن الدغيري، "اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"، الطبعة الثانية، دار الجميل، بيروت، 1998.

– الرسائل والاطروحات الجامعية:

7. حمادي نعيمة، "تقلبات أسعار البنفط وإنعكساتهت على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008.
8. خالد بن راشد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث و دراسة والسياسات، قطر، أوت 2015.
9. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي– دراسة حالة الاقتصاد الجزائري–أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.
10. طيبوني أمينة، تمويل الإستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003، 2004.

11. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007 / 2006.

- **الدوريات والمجلات:**

12. بوشول السعيد، نذير غانية، المقاولتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي دراسة حالة، المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07 ديسمبر 2017، جامعة ورقلة، https://revues.univ-ouargla.dz.
13. خالد بن راشد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث و دراسة والسياسات، قطر، أوت 2015.
14. عبد الرحمان بن سانية،" قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة غرداية، 2011.
15. عبد الله حميدي،" الهند اقتصاديا – الفرص والتحديات، جريدة الثورة يومية سياسية"، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر، دمشق سوريا، 2007.
16. محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 2014
17. المعهد العربي للتخطيط، "تجارب بعض الدول العربية في التنويع الاقتصادي"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات، الكويت،2014.
18. موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنميه الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد5، ديسمبر 2016.
19. ومايزية عفاف، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الرّاهنة، مجلة الاقتصاد الاسلامي https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181.

- **التقارير والقوانين:**

20. بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).
21. بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية.
22. صندوق النقد الدولي، نشرة الصندوق الالكترونية، 19 ماي 2016.
23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.
24. احصائيات صندوق النقد العربي، 2017.

25. الدستور الجزائري ل 1996، مركز الأعلام والتوثيق لوزارة الداخلية.

- **المؤتمرات والملتقيات:**

26. احمد دبيش، مروة بوقدوم،" التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية"، الملتقى العلمي الدولي السادس حول، بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة جامعة حمه لخضر الوادي، 2016.
27. بوشول السعيد، نذير غانية، تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول، آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المركز الجامعي- بريكة يومي، 30-31 أكتوبر 2017.
28. سعدية قصاب، مليكة صديقي، مداخلة بعنوان، "الاقتصاد الجزائري بين ضرورة التحكم في الإنفاق العام وحتمية التنويع الاقتصادي"، (الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02/ نوفمبر 2016، جامعة الوادي).
29. غزلان شراد وآخرون، مداخلة بعنوان" سبل الاستفادة من التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد الوطني"، المحور5، عرض تجارب دولية في النو والتنويع الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها مغاربياً ،(الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، فعاليات الملتقى يومي 03/02 نوفمبر 2016،جامعة -الوادي.
30. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
31. ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 17 /16فيفري 2014.

- **المواقع الإلكترونية:**

32. برنامج التحول الوطني 2020، أحد برامج رؤية 2030، السعودية، http://vision2030.gov.sa
33. تقرير المرصد العالمي للمقاولتية GEM، المملكة العربية السعودية 16/17، www.gemconsortium.org .
34. طاهر جاسب البعاج، التنويع الاقتصادي والامكانات في العراق، الموقع الرسمي لمؤسسة الحوار المتمدن- العدد: 5433-2017/02/15 www.ahewar.org/debat/show.art.asp.

35. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة ، تقرير متاح على النت الموقع:
. www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006

36. متابعات اقتصادية، مقالة بعنوان"محركات التحول في التنمية"، بالاطلاع على الموقع:
/www.un.org/ar/esa/hdr/pdf، بتاريخ: 2018/02/08.

37. المعهد العربي للتخطيط بالكويت،" علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية"،2014 تم الاطلاع على الموقع:
www.arab-api.org، بتاريخ:2018/02/08.

38. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، التقرير الإحصائي السنوي 2016،
.http://www.oapecorg.org

39. نموذج النمو الاقتصادي الجديد .https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar

40. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أفريل 2018، .http://www.andi.dz

ثانيا– المراجع باللغة الاجنبية:

41. Bp statistical Review of world Energy June 2008 sur le sit http//www.bp.com/statisticalreview consulter le 05-03-2018.